مجموعة البنك الإسلامي للتنمية
Islamic Development Bank Group

ICIEC
المؤسسة الإسلامية لتأمين
الإستثمار وائتمان الصادرات

"توسيع نطاق الأثر، وتعزيز المرونة"

تقرير فاعلية التنمية السنويّ لعام 2024

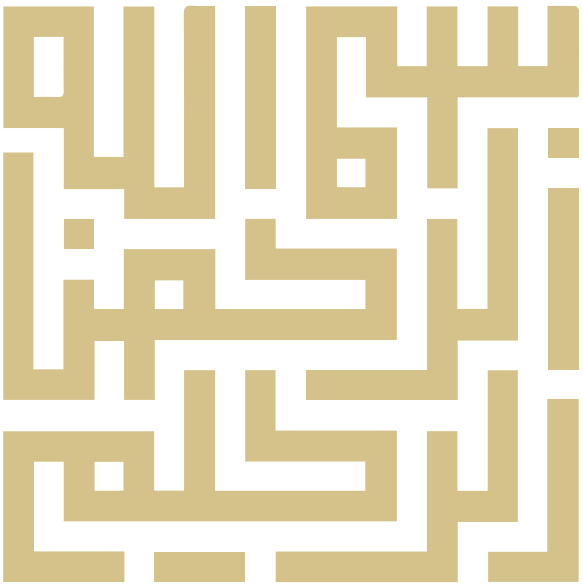

"توسيع نطاق الأثر، وتعزيز المرونة"

الفهرس

نبذة عن هذا التقرير 6
كلمة الرئيس التنفيذي 7

01
نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات 9
أهداف وحلول التنمية الاستراتيجية 10

02
أبرز النقاط حول أداء المؤسسة 13
الأثر التنموي 14
تأثير المشاريع 14
الأداء القطاعي 15
أداء المؤسسة خلال عام 2024 16

03
التوافق مع الأولويات العالمية 18
دعم الأطر والمعايير العالمية 18
تعزيز الاستدامة 19

04
إطار فعالية التنمية 22
نظرية التغيير 22
إطار الأثر التنموي 23

05
الاتجاهات في مجالات التجارة والاستثمار والاستدامة 25
اتجاهات التجارة والاستثمار 25
اتجاهات الاستدامة 27

06
الأثر التنموي في عام 2024
تنمية الدول الأعضاء 29
تنمية التجارة 30
تنمية الاستثمار 31
تنمية القطاع المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية 32
تنمية رأس المال البشري 32

07
قصصٌ عن التأثير 34
دفع عجلة التقدم ودعم ازدهار قطاع الزراعة
تحسين حياة الأفراد من خلال توفير بنية تحتية تراعي معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات 35
المياه النظيفة لأبيدجان 36
تمهيد سبل التقدم 37
النهوض بصناعة الصلب وتوسيع نطاقها وغرض الاستدامة في صميمها 38
حماية الأرواح والنظم البيئية: الحلول الهادفة إلى ضمان الأمن المائي وتعزيز معالجة مياه الصرف الصحي 39

08
فاعلية أداء المؤسسة 45
الجودة التشغيلية 45
أداء المؤسسة 48

09
التطلعات الاستراتيجية لعام 2025
مواءمة المنتجات مع أهداف المناخ والتنمية 51
الديناميكيات الجيوسياسية وضرورة إعادة التوطين 51
الثبات في وجه تقلبات الأسواق 51

الملاحق 52
الملحق (أ): نبذة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية 52
الملحق (ب): قائمة المراجع 53

نبذة عن هذا التقرير

يُعدّ تقرير فاعلية التنمية السنوي هو المنشور الأبرز الذي تصدره المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات حول الآثار والنتائج المحققة. ويعرض هذا التقرير رؤى وتحليلات مدعومة بالأدلة وتتسم بأعلى درجات الشفافية حول الدور الفعّال الذي تسهم به حلول التخفيف من المخاطر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تقدمها المؤسسة في تعزيز استدامة التجارة والاستثمار وتنمية القطاع الخاص على مستوى الدول الأعضاء في المؤسسة.

ولا يقتصر دور التقرير على رصد الآثار والنتائج، بل يُعد أداةً محوريةً للمساءلة والتعلم والحوار الاستراتيجي، إذ يقدم تقييمًا لأداء المؤسسة وفق إطار فاعلية التنمية المعتمد لديها، ويربط نتائجها ومخرجاتها بأهداف التنمية المستدامة، ويسلط الضوء على مدى انسجامها مع الاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

يستند هذا التقرير إلى البيانات المستمدة من محفظة التأمين وإعادة التأمين الخاصة بالمؤسسة ليقدم نظرة شاملة موحدة على مساهمات المؤسسة في تمويل التنمية، مع إبراز دور أنشطتها في تعزيز المرونة ودفع عجلة التنويع الاقتصادي وتعزيز النمو المراعي للمناخ، لا سيما في الأسواق المهمشة ذات الأثر الكبير.

وبذلك، يلبي هذا التقرير ثلاثة أغراض رئيسية:

إبراز الأثر من خلال تقديم بيانات تتسم بالشفافية

تأكيد مبدَئَي المساءلة والشفافية من خلال استعراض مدى مساهمة منتجات المؤسسة وشراكاتها ومواردها في تحقيق نتائج تنموية ذات أثر ملموس.

قياس الأداء وفقًا للمعايير الدولية

قياس الأداء وفقًا للأطر الداخلية والمعايير العالمية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والأولويات القطاعية وخطط التنمية الوطنية.

تعزيز الثقة لدى أصحاب المصلحة وتعميق والتواصل والحوار معهم

تعزيز إشراك أصحاب المصلحة من خلال مشاركة النتائج والدروس المستفادة والأولويات المستقبلية بهدف تعزيز الثقة والتعاون.

ومن خلال هذا التقرير، تؤكّد المؤسسة التزامها بالشفافية التامة، والسعي المتواصل نحو التحسين، والعمل الجاد على تحقيق أهداف التنمية المشتركة لدولها الأعضاء وشركائها.

كلمة الرئيس التنفيذي

يسعدني أن أُقدِّم لكم الإصدار الثامن من تقرير فاعلية التنمية السنوي الذي يستعرض أداء المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في عام 2024. وانطلاقاً من كوننا مؤسسة التأمين متعددة الأطراف الوحيدة التي تقدم حلولاً متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، فإن هذا التقرير يوضح بجلاء إلى أي درجة يثمر استمرارنا في تنفيذ مهمتنا عن تحقيق أثر تنموي ملموس وقابل للقياس على مستوى الدول الأعضاء في المؤسسة.

لقد واصلت المؤسسة طوال عام 2024 الوفاء بالتزامها بتيسير التجارة والاستثمار المستدامين بما يتماشى مع أولويات التنمية الوطنية لدولها الأعضاء وأهداف التنمية المستدامة. وفي خضم التحديات العالمية، من بينها الاضطرابات في سلاسل التوريد والتحولات المتسارعة في قطاع الطاقة وتصاعد المخاطر المناخية، وفّرنا لدولنا الأعضاء دعماً متكاملاً من خلال حلول مبتكرة لإدارة المخاطر تسهم في حشد رؤوس الأموال وتعزيز المرونة وتحفيز النمو الشامل.

وعلى صعيد الإنجازات، فقد حققنا هذا العام نجاحًا ملحوظاً في توفير تغطية تأمينية لأعمال في مجال التجارة والاستثمار تجاوزت قيمتها 12 مليار دولار أمريكي، كما بلغت التزامات التأمين الجديدة 5.3 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 25% عن العام السابق. كما حافظنا على سجلٍ متميزٍ بتحقيق فائض فني قوي ونِلْنا ثلاث جوائز دولية مرموقة تقديرًا لمساهماتنا البارزة في مجالات البنية التحتية السيادية والتأمين المتعلق بالحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والتنمية المستدامة. كما واصلت حلولنا تحقيق قيمة ملموسة، لا سيما في قطاعات البنية التحتية والأمن الغذائي وتنويع مصادر الطاقة.

وفي سياق جهودنا المستمرة، اتخذنا أيضًا خطوات حثيثة لتعزيز التزامنا بالعمل المناخي، وذلك من خلال موافقة مجلس المديرين على سياسة تغير المناخ المتوافقة مع إطار عمل البنك الإسلامي للتنمية، حيث خصصنا 13% من إجمالي الأعمال المؤمن عليها لصالح المبادرات المناخية وتوسعنا في قاعدة المشاريع المستدامة المتوافقة مع معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

هذا ويمثل دولنا الأعضاء وشركاؤنا محورًا رئيسيًا في هذا التقرير. وتشهد مساعينا المتضافرة، سواءً من خلال التأمين المشترك أو تأمين التمويل المشترك أو مبادرات تقاسم المخاطر الأخرى، على رؤيتنا المشتركة الرامية إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

واستشرافًا للمستقبل، ستواصل المؤسسة بكل عزم الاستثمار في الحلول التي يمكن من خلالها التنبؤ بالمخاطر وتعزيز الثقة وإفساح المجال أمام الفرص الواعدة في القطاعات والمناطق التي تكون في أشد الحاجة إليها. وبفضل الدعم المتواصل المقدم من مجلس المديرين الرشيد ودولنا الأعضاء الكرام ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية ككل، فإننا نثق تمام الثقة بقدرتنا على تعظيم أثرنا في السنوات المقبلة.

وفي الختام، أود أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير لفريقنا المتفاني وشركائنا الاستراتيجيين وأصحاب المصلحة الأعزاء، فلولا مساهماتهم القيمة لما تمكنت المؤسسة من تحقيق رسالتها السامية.

الدكتور خالد يوسف خلف الله
الرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

01

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

نبذة عن المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

شهد عام 1994 تأسيس المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وهي مؤسسة متعددة الأطراف وعضو في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية. هذه المؤسسة مملوكة من البنك الإسلامي للتنمية المصنف بدرجة AAA و50 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي.

يبلغ رأس مال المؤسسة المصرح به 1 مليار دينار إسلامي (أي ما يعادل حوالي 1.34 مليار دولار أمريكي)، وتوفر المؤسسة حلولاً تأمينية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تساعد في تقليص المخاطر المرتبطة بالتجارة والاستثمار عبر الحدود في جميع أنحاء العالم الإسلامي. وتشمل باقة الحلول التي تقدمها حلول تأمين الاستثمار وائتمان الصادرات المصممة خصيصًا لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الأعضاء.

تتمتع المؤسسة بتصنيفات ائتمانية دولية قوية، حيث حصلت على تصنيف Aa3 من مؤسسة موديز (للعام السابع عشر على التوالي) ولأول مرة تصنيف ائتماني طويل الأجل - AA من ستاندرد آند بورز ، وكلاهما بنظرة مستقبلية مستقرة.

تؤدي المؤسسة دورًا حيويًا في تعزيز التكامل التجاري بين الدول الأعضاء وتشجيع تدفق الاستثمارات فيما بينها وزيادة قدرتها على مواجهة التحديات التنموية، وذلك انطلاقًا من كونها رائدة في مجال التأمين الإسلامي وعضوًا مؤسسًا في اتحاد أمان، وهو عبارة عن اتحاد لشركات تأمين الائتمان التجاري وغير التجاري في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي والعالم العربي.

تاريخ التأسيس:
1994 (جدة، المملكة العربية السعودية)

المساهمون:
البنك الإسلامي للتنمية و50 دولة عضو في منظمة التعاون الإسلامي

رأس المال:
1 مليار دينار إسلامي (ما يعادل حوالي 1.34 مليار دولار أمريكي)

التصنيفات الائتمانية:
Aa3 (من وكالة موديز)، -AA (من ستاندرد آند بورز)

العضويات:
مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، اتحاد أمان، اتحاد برن

الرسالة

"تيسير التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء والعالم باستخدام أدوات لتخفيف المخاطر تتوافق مع الشريعة الإسلامية"

الرؤية

"أن تصبح المؤسسة الرائدة باعتبارها أداة التمكين المفضلة للتجارة والاستثمار بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول الأعضاء"

المهمة

تتمثل مهمة المؤسسة في تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود في الدول الأعضاء.

تؤدّي المؤسسة مهمتها من خلال توفير حلول لتخفيف المخاطر وتعزيز الائتمان للمصدِّرين في الدول الأعضاء الذين يبيعون للمشترين في جميع أنحاء العالم، وكذلك للمستثمرين من جميع أنحاء العالم الذين يستثمرون في الدول الأعضاء.

تدعم المؤسسة أيضًا المصدّرين الدوليين الذين يبيعون إلى الدول الأعضاء إذا كانت المعاملات تتعلق بالسلع الرأسمالية أو البضائع الاستراتيجية.

أهداف وحلول التنمية الاستراتيجية

تُشكّل المؤسسة ركيزةً أساسية في دعم طموحات التنمية المستدامة لدولها الأعضاء من خلال توفير مجموعة مخصصة من حلول التأمين وإعادة التأمين المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد صُممت هذه الحلول بهدف تقليل المخاطر التجارية والسياسية، وتحفيز تدفق رؤوس الأموال من القطاعين العام والخاص، وتوفير بيئة محفزة للنمو الاقتصادي الشامل. وبذلك، تسهم المؤسسة إسهامًا مباشرًا وفعّالًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، والأولويات الوطنية لدولها الأعضاء.

يتمحور نهج المؤسسة حول مجالين أساسيين:

تأمين التجارة

تسهيل عمليات الصادرات والواردات والتمويل التجاري من خلال تقليص المخاطر التجارية والسياسية.

تأمين الاستثمار

حماية وتعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويلات المدعومة سياديًا في القطاعات ذات الأثر الكبير.

حلولنا مصممةٌ خصيصًا لتلبية احتياجات البنوك والمؤسسات المالية والمصدّرين والشركات والمستثمرين وشركات التأمين والحكومات، بما يضمن تحقيق نتائج تنموية ملموسة وواسعة النطاق تشمل مختلف الجهات الفاعلة والأسواق.

تأمين الائتمان

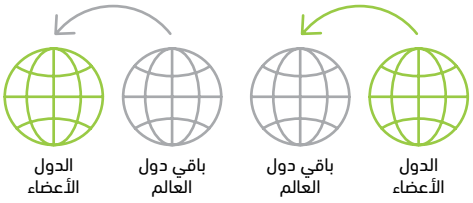

تسهيل صادرات الدول الأعضاء إلى بقية دول العالم.

تسهيل استيراد الدول الأعضاء للبضائع الاستراتيجية والسلع الرأسمالية من دول أخرى.

تأمين الاستثمار

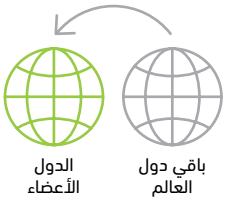

تسهيل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول الأعضاء في المؤسسة الإسلامية لتأمين لاستثمار وائتمان الصادرات.

التعاون بين دول منظمة التعاون الإسلامي

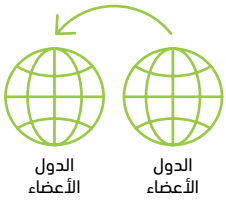

تسهيل التجارة والاستثمار وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

حلول تأمين التجارة والاستثمار

تأمين الاعتمادات المستندية

لمحة سريعة عن الحل التأميني	**الفئة**	تأمين الائتمان التجاري
	الجهات المستفيدة الرئيسية	البنوك، المستوردون
	الأثر التنموي	توسيع نطاق الحصول على التمويل التجاري، خاصةً في الأسواق الهشة

تساعد بوليصة تأمين الاعتماد المستندي التي تصدرها المؤسسة البنوك المعززة للاعتمادات المستندية في التخفيف من المخاطر التجارية والسياسية المرتبطة بعمليات التمويل التجاري غير الممولة، خاصةً بالنسبة للمستوردين في الدول الأعضاء. ويوفر هذا الحل الحماية للمؤسسات المالية من حالات التعسر أو الاضطراب المحتملة، وبذلك فهو يسهم في ترسيخ الثقة في علاقات البنوك المراسلة وتعزيز نطاق الحصول على التمويل التجاري، خاصةً في الأسواق الهشة التي تفتقر إلى بنى تحتية مالية متينة.

تأمين الائتمان للشركات

لمحة سريعة عن الحل التأميني	**الفئة**	تأمين الائتمان التجاري
	الجهات المستفيدة الرئيسية	المصدّرون، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	الأثر التنموي	تعزيز نمو الصادرات وتيسير الحصول على التمويل

توفر حلول تأمين الائتمان الشامل قصير الأجل التي تقدمها المؤسسة الحماية للمصدّرين، بما في ذلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ضد مخاطر عدم السداد من جانب المشترين نتيجة الإعسار أو التخلف عن السداد أو الأحداث السياسية. فمن خلال تقليل مخاطر السداد، تصبح الشركات أكثر قدرة على التوسع في أسواق جديدة وذات مخاطر أعلى مع ضمان استدامة التدفقات النقدية لديها. كما أن هذا النوع من التغطية التأمينية يتيح للبنوك قبول الذمم المدينة المؤمن عليها كضمان، مما يسهم في تعزيز السيولة وزيادة فرص الحصول على التمويل.

بوليصة المصارف العامة

لمحة سريعة عن الحل التأميني	**الفئة**	تأمين الائتمان التجاري
	الجهات المستفيدة الرئيسية	البنوك، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
	الأثر التنموي	زيادة فرص الحصول على التمويل الإسلامي وتعزيز مستويات السيولة لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

توفر بوليصة المصارف العامة الصادرة عن المؤسسة تغطية تأمينية شاملة ضد مخاطر عدم السداد، مما يسهم بشكل جوهري في تعزيز الائتمان للبنوك والمؤسسات المالية. كما يضمن هذا المنتج المبتكر للمدينين في الدول الأعضاء في المؤسسة إمكانية حصول على المنتجات المالية بكل ثقة، وهو ما يثمر في تعزيز الاستقرار والنمو الاقتصادي. وبفضل بوليصة المصارف العامة، يمكن للمؤسسات المالية التخفيف من المخاطر وتعزيز محافظها الائتمانية، مما يجعلها أداةً حيوية لتمويل التجارة والتنمية بشكل مستدام. ويمكن استخدام هذا المنتج في عمليات التمويل الإسلامي والتقليدي على حد سواء.

إعادة التأمين والتأمين المشترك

لمحة سريعة عن الحل التأميني	**الفئة**	تأمين الائتمان التجاري
	الجهات المستفيدة الرئيسية	وكالات ائتمان الصادرات، شركات التأمين، الجهات متعددة الأطراف
	الأثر التنموي	زيادة حجم التغطية التأمينية وتوسيع نطاق الانتشار الجغرافي من خلال تقاسم المخاطر

اتفاقيات إعادة التأمين والتأمين المشترك هي الوسيلة التي تُقِيم المؤسسة من خلالها شراكات مع وكالات ائتمان الصادرات وشركات التأمين والجهات متعددة الأطراف لتقاسم المخاطر وزيادة حجم التغطية التأمينية وتوسيع نطاق الانتشار داخل الأسواق الجديدة والمهمشة. وتتجسد ثمرة هذه الشراكات في تقوية المؤسسات المحلية وضمان استفادة قاعدة أوسع من أصحاب المصلحة من أدوات مستقرة وقابلة للتوسع للتخفيف من المخاطر. وتراعي المؤسسة في اختيار شركائها في مجال إعادة التأمين معايير صارمة تشمل التصنيفات الائتمانية القوية والقيم المشتركة والموثوقية المثبتة.

تأمين الاستثمار الأجنبي

لمحة سريعة عن الحل التأميني	**الفئة**	تأمين الاستثمار
	الجهات المستفيدة الرئيسية	المستثمرون الأجانب، الدول الأعضاء
	الأثر التنموي	جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق عالية المخاطر أو المهمشة

توفر حلول تأمين الاستثمار التي تقدمها المؤسسة الحماية للمستثمرين الأجانب ضد المخاطر السياسية الرئيسية بما في ذلك نزع الملكية والعنف السياسي وانتهاك أحكام العقود وعدم قابلية تحويل العملة. ويتيح هذا الحل تدفق رؤوس المال على المدى الطويل إلى القطاعات ذات الأثر الكبير في الأسواق التي تعاني من محدودية الاستثمارات بسبب الانطباعات السلبية المرتبطة بالمخاطر.

تأمين المخاطر السيادية

لمحة سريعة عن الحل التأميني	**الفئة**	تأمين الاستثمار
	الجهات المستفيدة الرئيسية	المستثمرون، الحكومات
	الأثر التنموي	دعم البنية التحتية والتمويل المدعوم سياديًا

توفر المؤسسة تغطية تأمينية ضد مخاطر عدم وفاء الجهات السيادية أو شبه السيادية بالتزاماتها المالية، مما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين في المشاريع الحاصلة على دعم سيادي، وتيسير سبل تمويل مشاريع البنى التحتية، ودعم جهود التنمية الوطنية.

بوليصة تأمين الصكوك

لمحة سريعة عن الحل التأميني	**الفئة**	تأمين الاستثمار
	الجهات المستفيدة الرئيسية	المستثمرون، الحكومات
	الأثر التنموي	تعزيز القدرة على جمع رؤوس الأموال بشكل مستدام

تدعم بوليصة تأمين الصكوك الجهات السيادية وشبه السيادية المصدرة للصكوك من خلال تعزيز الجدارة الائتمانية لإصداراتها، ولا سيما إصدارات الصكوك الخضراء والصكوك المرتبطة بالاستدامة، مما يوسّع قاعدة المستثمرين ويمكّن الدول الأعضاء من جمع الأموال التي تحتاجها لتحقيق أهداف التنمية الوطنية من خلال الأسواق المالية الإسلامية.

تسهم حلول تأمين الاستثمار والائتمان التجاري التي تقدمها المؤسسة في إزالة المخاطر المرتبطة بالمعاملات التنموية في مختلف القطاعات وهياكل التمويل والمناطق الجغرافية، مما يعزز قدرة الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص على الانخراط بثقة أكبر في الأنشطة الاقتصادية التحويلية في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي.

للاطلاع على مجموعة الحلول الكاملة التي تقدمها المؤسسة، يُرجى زيارة الموقع الإلكتروني:
https://iciec.isdb.org/all-products/

02

أبرز النقاط حول أداء المؤسسة

الأثر التنموي

الطاقة النظيفة

369 مليون دولار أمريكي

دعم مشاريع الطاقة النظيفة في عام 2024

النمو الشامل

1.5 مليار دولار أمريكي

دعم الدول الأقل نموًا في عام 2024

التنمية بين دول الجنوب

6 مليارات دولار أمريكي

دعم التجارة البينية والاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي في عام 2024

الأمن الغذائي

62 مليون دولار أمريكي

دعم التأمين في القطاع الزراعي في إطار برنامج الاستجابة الشاملة للأمن الغذائي التابع لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية في عام 2024

الاستثمارات الداخلية

3.1 مليار دولار أمريكي

دعم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الأعضاء في عام 2024

صحة أفضل

477 مليون دولار أمريكي

دعم المشاريع المتعلقة بالصحة في عام 2024

تأثير المشاريع[1]

فرص العمل

ما يتراوح بين

60,000-45,000

فرصة عمل تم توفيرها على مستوى المشاريع المؤمن عليها من جانب المؤسسة

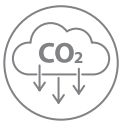

الانبعاثات المتجنبة

ما يتراوح بين

300,000 و400,000 طن من ثاني أكسيد الكربون

كميات الانبعاثات المتجنبة سنويًا (بالطن المتري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون)

الأفراد المستفيدون

ما يتراوح بين

12 إلى 15 مليون

شخص مستفيد على مستوى المشاريع المؤمن عليها من جانب المؤسسة

دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ما يتراوح بين

3,000-2,000

مؤسسة صغيرة ومتوسطة توفر لها الدعم من خلال المشاريع المؤمن عليها من جانب المؤسسة

1. الأرقام المعروضة هي عبارة عن تقديرات مجمعة مستمدة من تسعة مشاريع مؤمن عليها من جانب المؤسسة ولا تمثل النطاق الكامل لمحفظة مشاريع المؤسسة. وتستند هذه التقديرات إلى مؤشرات موحدة ومعايير قطاعية صادرة عن مؤسسات مثل البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والجمعية الدولية لشبكات الهاتف المحمول. ويمثل المجموع إجمالي القيم التقريبية على مستوى المشاريع فيما يتعلق بعدد الأشخاص المستفيدين وفرص العمل المتوفرة والانبعاثات المتجنبة وحجم التجارة الميسرة. يُرجى الرجوع إلى بيانات كل مشروع على حدة ضمن الفصل الوارد تحت عنوان "قصصٌ عن التأثير"، للاطلاع على معلومات تفصيلية ودقيقة حول المنهجية المتبعة في حساب الأرقام والنتائج المرتبطة بكل مشروع.

الأداء القطاعي

الأعمال المؤمّن عليها

الطاقة	التصنيع	الخدمات	الزراعة	قطاعات أخرى
7,418 مليون دولار أمريكي	2,002 مليون دولار أمريكي	1,982 مليون دولار أمريكي	235 مليون دولار أمريكي	1,267 مليون دولار أمريكي

الصادرات التي توفر لها الدعم في الدول الأعضاء

الطاقة	التصنيع	الخدمات	الزراعة	قطاعات أخرى
5,509 مليون دولار أمريكي	1,827 مليون دولار أمريكي	270 مليون دولار أمريكي	190 مليون دولار أمريكي	360 مليون دولار أمريكي

الاستثمارات الداخلية التي توفر لها الدعم في الدول الأعضاء

الطاقة	التصنيع	الخدمات	تجارة التجزئة	أخرى
574 مليون دولار أمريكي	8 ملايين دولار أمريكي	1,654 مليون دولار أمريكي	15 مليون دولار أمريكي	793 مليون دولار أمريكي

أداء المؤسسة خلال عام 2024

الأعمال المؤمّن عليها
12.9 مليار دولار أمريكي

التزامات التأمين الجديدة
5.3 مليار دولار أمريكي

تأمين الاستثمار الأجنبي
23.6% يلامجإلا نم ةصحلا

نسبة التأمين المتنازل عنه لشركات إعادة التأمين
76%

متوسط المدة
212 يومًا

عدد الدول الأعضاء المستفيدة من الخدمات
42

عدد الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض التي توفر لها الدعم
14

عدد العملاء الجدد
38

حجم الدعم بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
5,966 مليون دولار أمريكي

نسبة الدعم المقدم للدول الأعضاء ي منظمة التعاون الإسلامي من إجمالي عمليات التأمين
46.2%

الطاقة المتجددة على مستوى المحفظة
19 مليون دولار أمريكي

حصة التأمين/إعادة التأمين الخارجي
69%

03

التوافق مع الأولويات العالمية

التوافق مع الأولويات العالمية

تلتزم المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات بصفتها مؤسسة التأمين متعددة الأطراف في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، بتحقيق أثر تنموي ملموس في دولها الأعضاء البالغ عددها خمسين دولة. وتتماشى حلول التأمين ضد مخاطر الائتمان والمخاطر السياسية التي توفرها المؤسسة منذ تأسيسها مع الأهداف العالمية، مثل إزالة المخاطر التجارية والاستثمارية، إلى جانب دعم النمو الشامل والتحول الاقتصادي وتعزيز المرونة في القطاعات ذات الأثر الكبير.

دعم الأطر والمعايير العالمية

تسترشد المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في نهجها التنموي بمبادئ الاستدامة المعترف بها دوليًا. ونحرص باستمرار على مواءمة حوكمة الاستدامة لدى مؤسستنا مع المعايير العالمية الرئيسية، أبرزها:

TCFD TASK FORCE ON CLIMATE-RELATED FINANCIAL DISCLOSURES

SASB SUSTAINABILITY ACCOUNTING STANDARDS BOARD

GRI

PSI Principles for Sustainable Insurance

أهداف التنمية المستدامة

تضمن هذه الأطر الشفافية وتعزز المساءلة عن المخاطر وتكفل المصداقية لدى المؤسسة بصفتها شريكة في مجال التنمية. كما تساعد أيضًا في ترسيخ قناعة لدى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بأن منتجات المؤسسة لا تتميز بالمتانة المالية فحسب، وإنما تراعي كذلك المسؤولية الأخلاقية والبيئية.

تعزيز التأثير من خلال أهداف التنمية المستدامة

لا تزال أهداف التنمية المستدامة تمثل ركيزةً أساسية في نهج المؤسسة تجاه تحقيق الأثر التنموي. وتخضع جميع المشاريع المؤمن عليها للفحص الدقيق لتقييم مدى توافقها مع أهداف التنمية المستدامة، بما يساعد في ضمان توجيه دعمنا نحو المناطق والقطاعات الأشد حاجة للتنمية.

خلال الفترة ما بين عامي 2018 و2024، قدمت المؤسسة دعمًا لما مجموعه 192 مشروعًا أسهم بشكل مباشر في تحقيق أهداف تنموية محددة من أهداف التنمية المستدامة على النحو المفصل أدناه:

الأثر مُمثَّلًا بالأرقام

دعم استثمارات بقيمة **4.7 مليار دولار أمريكي** في الدول الأعضاء الأقل نموًا

تغطية تأمينية للتمويل التجاري بقيمة **77.4 مليار دولار أمريكي**

617 مليون دولار أمريكي في التجارة والاستثمار في القطاع الزراعي

2.4 مليار دولار أمريكي في التجارة والاستثمار في قطاع الصحة

تقديم الدعم لـ **10** مشاريع في مجال الرعاية الصحية

38.7 مليار دولار أمريكي في التجارة والاستثمار في مشاريع تتعلق بقطاع الطاقة

الأثر ممثلاً بالأرقام

12.6 مليار دولار أمريكي في الواردات والصادرات والاستثمارات الخارجية والداخلية في الدول الأعضاء الأقل نموًا

2.5 مليار دولار أمريكي في الصناعات كثيفة العمالة

3.8 مليار دولار أمريكي في التجارة والاستثمار في مشاريع البنى التحتية

105 مليون دولار أمريكي دعماً لأعمال في مجال التكنولوجيا الحديثة

تعبيد أو إعادة تأهيل 3,600 كيلومتر من الطرق والسكك الحديدية

4.3 مليار دولار أمريكي في التجارة والاستثمار في المشاريع الخضراء

7 مشاريع للطاقة النظيفة بإجمالي قدرة إنتاجية تبلغ **434** ميغاواط من الطاقة المتجددة

حشد تغطية تأمينية للتجارة بقيمة **35.1 مليار دولار أمريكي** من الشركاء

دعم للتجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي بقيمة **37.4 مليار دولار أمريكي**

إبرام 138 شراكة استراتيجية مع شركات إعادة التأمين والبنوك ووكالات ائتمان الصادرات الوطنية وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف

تعزيز الاستدامة

في عام 2024، خطت المؤسسة خطوات حاسمة نحو ترسيخ المبادئ المتعلقة بالاستدامة في أنظمتها الداخلية وعملياتها والمنتجات التي تقدمها، إذ شهد هذا العام أربعة تطورات مؤسسية بارزة:

إطلاق سياسة تغير المناخ لدى المؤسسة

اعتمدت المؤسسة سياسة تغير المناخ خلال عام 2024، لتكون بمثابة البوصلة التي توجهها في تعاملها مع المخاطر والفرص المتعلقة بالمناخ في مختلف ممارساتها، بدءًا من الحوكمة ومرورًا بالاكتتاب والشراكات، وصولًا إلى عمليات التواصل. وتعزز هذه السياسة اتساق ممارسات المؤسسة مع اتفاقية باريس والمساهمات المحددة وطنيًا للدول الأعضاء، وتفرض فحصًا إلزاميًا لجميع مشاريع التأمين ضد

المخاطر السياسية للكشف عن مواطن الضعف المتعلقة بالمناخ. وفي هذا السياق، حرصت المؤسسة منذ عام 2022 على إجراء تحليل متعمق لجميع مشاريع التأمين ضد المخاطر السياسية لرصد مواطن الضعف المتعلقة بالمناخ باستخدام أداة Acclimatise Aware (تحليل مرونة المشاريع المناخية)، بهدف تعزيز معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وضمان تحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

وتماشيًا مع هذه السياسة، أولينا عناية بالغةً بتعميق مشاركتنا مع العملاء والمستثمرين وصناع السياسات من خلال توقيع مذكرات تفاهم جديدة والمشاركة في الحوار الاستراتيجي بهدف تسريع العمل المناخي وتوسيع آفاق أعمال التجارة والاستثمار المراعية لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

تسريع وتيرة إعداد إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات للمؤسسة

قطعت المؤسسة في عام 2024 شوطًا كبيرًا في إعداد إطار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، الذي سيوجه خطواتها نحو مراعاة اعتبارات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في جميع العمليات وإجراءات إدارة المخاطر. وسيسهم هذا الإطار عند اكتماله في تعزيز ممارسات الحوكمة وترسيخ مبدأ المساءلة والنهوض بقدرتنا على رصد آثار الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وإعداد التقارير بشأنها، مما يعزز مكانة المؤسسة باعتبارها مؤسسة تأمين تتحلى بالمسئولية وشريك فاعل في منظومة تمويل التنمية. علاوة على ذلك، سيشكل هذا الإطار مرجعًا أساسيًا في توجيه جهود مواءمة المشاريع المؤمن عليها مع أهداف التنمية المستدامة، لا سيما في مجالات مثل التكيف مع تغير المناخ والشمولية والاستدامة.

تعزيز الاستدامة من خلال حلول مبتكرة

واصلت المؤسسة جهودها في استحداث حلول مستدامة من خلال طرح منتجات مبتكرة، مثل بوليصة تأمين الصكوك الخضراء والشراكات الاستراتيجية مثل منصة تمويل تسريع التحوّل في مجال الطاقة التي تشرف الوكالة الدولية للطاقة المتجددة على إدارتها. وتتيح لنا هذه المساعي توجيه رؤوس الأموال نحو قطاع الطاقة النظيفة ونماذج الاقتصاد الدائري والبنية التحتية القادرة على التكيف مع تغير المناخ في جميع دول منظمة التعاون الإسلامي.

درجة التأثير الائتماني للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

حصلنا على درجة التأثير الائتماني للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات CIS-2 من وكالة موديز لخدمات المستثمرين، مما يشير إلى محدودية أو انعدام تعرضنا للمخاطر في هذا المجال. وهذه الدرجة التصنيفية تؤكد قوة الضمانات البيئة والاجتماعية وضمانات الحوكمة لدى المؤسسة، وازدياد مستوى توافقها مع الممارسات العالمية المثلى في هذا المجال، مما يعزز مكانتنا كمؤسسة تأمين تتحلى بالمسؤولية وشريك موثوق في مجال التنمية.

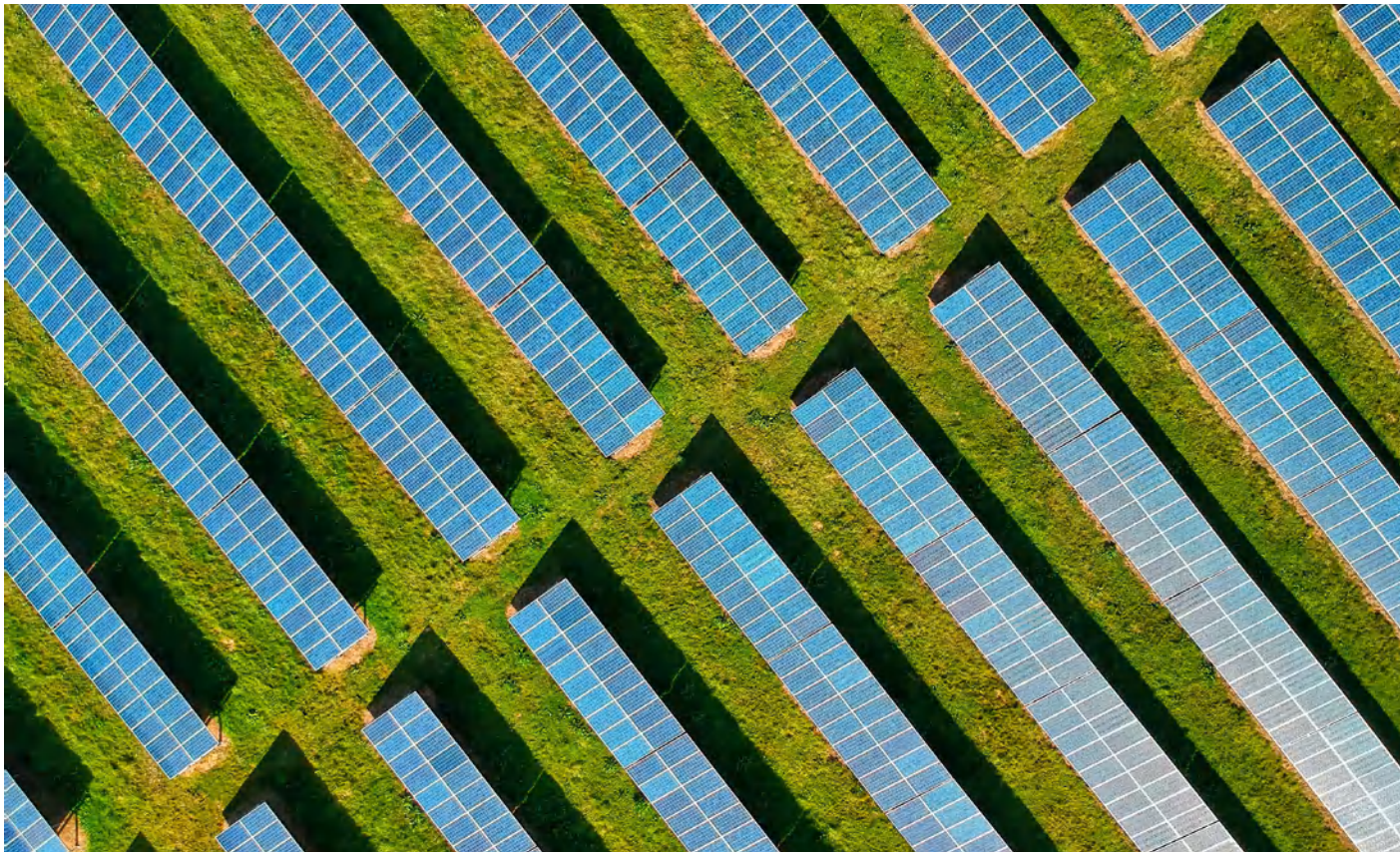

04

إطار فاعلية التنمية

إطار فاعلية التنمية

نظرية التغيير

وضعت المؤسسة «نظرية التغيير» التي تمثل نموذجًا استراتيجيًا محكمًا يوضح بدقة كيف تسهم عملياتنا المتنوعة في تحقيق نتائج تنموية على المدى البعيد ودفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام في دولنا الأعضاء. وتشكل هذه النظرية الأساس الذي يقوم عليه إطار فاعلية التنمية لدى المؤسسة وتُستخدَم كمرجع رئيسي يوجِّه جهودنا في تصميم جميع الأنشطة وتنفيذها وتقييمها.

ترسم هذه النظرية مسارًا واضحًا للنتائج، حيث تربط بين حلول التأمين وتخفيف المخاطر المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية التي تقدمها المؤسسة وبين تحقيق مخرجات ملموسة، مثل تنشيط التجارة وتعزيز الحصول على التمويل ودعم تنمية القطاع الخاص. وتسهم هذه المخرجات في إحداث تأثيرات تنموية أوسع نطاقًا، بما في ذلك توليد فرص العمل، وتعزيز المرونة والقدرة على الصمود في مواجهة التغيرات، وتحقيق الشمول المالي، ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية.

وتضمن نظرية التغيير أن تتوافق الإجراءات التدخلية من جانب المؤسسة مع رسالتها والأولويات التنموية في دولها الأعضاء وأهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، كما أنها تضفي وضوحًا وتناغمًا استراتيجيًا على عمل المؤسسة، وتدعم التخطيط المستنير ومراقبة الأداء والمساءلة.

يعتمد هذا النموذج على نظام قوي للرصد والتقييم، يتيح للمؤسسة تتبع التقدم المحرز والتحقق من صحة النتائج وتعزيز أثر عملياتها بشكل مستمر.

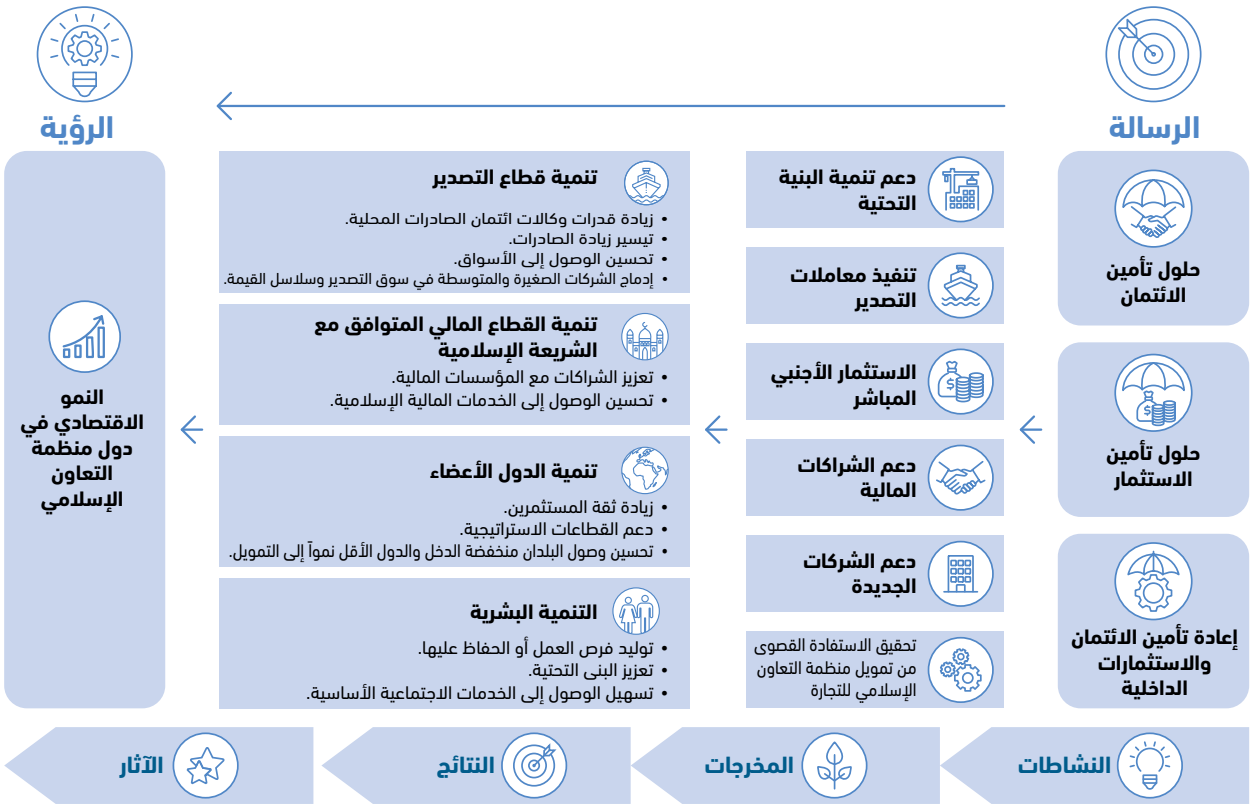

إطار الأثر التنموي

يستند إطار الأثر التنموي للمؤسسة إلى نموذج نظرية التغيير ليرسم نهجًا منظما لقياس مدى فاعلية عمليات المؤسسة في تحقيق القيمة على كلٍ من المستوى الاقتصادي والاجتماعي والمالي.[2] ويوضح هذا الإطار جهودنا ومساهماتنا في التنمية المستدامة من خلال ربط كل إجراء تدخلي بنتائج تنموية أعم، مثل توليد فرص العمل والشمول المالي وإمكانية الحصول على الخدمات الحيوية.

يركز هذا الإطار على أربعة فئات أساسية للتنمية تعكس الأولويات الاستراتيجية للمؤسسة:

تنمية قطاع الصادرات

تنمية القطاع المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية

تنمية الدول الأعضاء

التنمية البشرية

يتماشى هذا الإطار تمامًا مع أولويات التنمية الوطنية وأهداف التنمية المستدامة والاستراتيجية العشرية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، ليضمن بذلك تجاوب خدمات المؤسسة مع الاحتياجات المتغيرة لدى الدول الأعضاء إلى جانب مساهمتها بشكلٍ فعالٍ في تحقيق الأهداف العالمية المشتركة.

تشكل نظرية التغيير وإطار الأثر التنموي أساسًا متكاملاً يرتكز على النتائج لعمل المؤسسة الموجَّه نحو تحقيق الأثر، ما يتيح لنا تنفيذ مهمتنا برؤية واضحة وبتوجيه مدروس نحو أهداف محددة ونتائج ملموسة.

2. يُستخدَم مصطلحا "إطار فاعلية التنمية" و"إطار الأثر التنموي" في هذا التقرير على أنهما مترادفان. ويشير كلا المصطلحين إلى النظام المتكامل القائم على النتائج الذي يهدف إلى مواءمة عمليات المؤسسة مع الأهداف التنموية، وتتبع التقدم المحرز، وتقييم الأثر المتحقق في جميع الدول الأعضاء.

05

الاتجاهات في مجالات التجارة والاستثمار والاستدامة

الاتجاهات في مجالات التجارة والاستثمار والاستدامة

اتجاهات التجارة والاستثمار

تزايدت وطأة التحديات الاقتصادية والجيوسياسية التي واجهتها الدول الأعضاء في المؤسسة خلال عام 2024، فقد تراجعت وتيرة النمو العالمي نتيجة استمرار التضخم والنزاعات المسلحة وتشديد الأوضاع المالية وتعطل سلاسل التوريد. أما بالنسبة للأسواق الناشئة، فقد أدت هذه الاتجاهات إلى تفاقم نقاط الضعف الحالية، ما أفضى إلى تضييق الخيارات المتاحة أمامها للحصول على رأس المال والتمويل التجاري واستقطاب الاستثمار الأجنبي. وفي ظل هذا الواقع، تبرز حلول إزالة المخاطر التي تقدمها المؤسسة كركيزة أساسية لضمان استمرار مسار التنمية في الدول الأعضاء.

النمو الاقتصادي العالمي

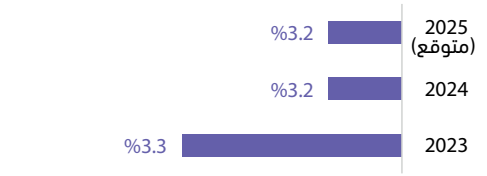

ظل الاقتصاد العالمي محافظًا على تماسكه في عام 2024 على الرغم من تزايد التوترات الجيوسياسية (حسبما ورد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2025). ساهمت هذه التطورات في زيادة حدة عدم الاستقرار السياسي مما أسهم في تزايد الشكوك لدى المستثمرين واشتداد التقلبات في التجارة العابرة للحدود وتدفقات رؤوس الأموال.

وفي ضوء هذه المعطيات، تتجلى مجددًا أهمية حلول التخفيف من المخاطر التي تقدمها المؤسسة في تعزيز الثقة في الأسواق المعرضة للمخاطر السياسية ومساعدة الدول الأعضاء في ضمان استمرار تدفقات التجارة والاستثمار إليها.

نمو التجارة العالمية

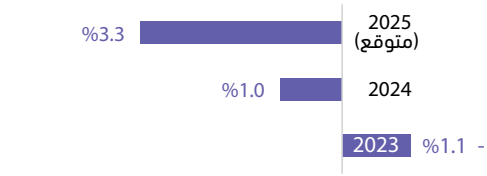

من المتوقع أن تشهد التجارة العالمية نموًا بنسبة 3.25% في عام 2025 (حسبما ورد في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي لعام 2025)، غير أن هذا التعافي لا يزال ضئيلاً، في ظل استمرار المخاطر الناتجة عن ارتفاع التضخم وتشديد الأوضاع المالية وتصاعد السياسات الحمائية.

وفي هذا السياق، تأتي حلول تأمين الائتمان التي تقدمها المؤسسة كأداة فعالة تساعد في إزالة المخاطر التي تواجه التدفقات التجارية، إضافةً إلى حماية المصدّرين في الدول الأعضاء، وخصوصًا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من هذه الاضطرابات في الاقتصاد الكلي، مما يعزز قدرتهم على البقاء والمنافسة في الأسواق العالمية.

التضخم العالمي الرئيسي

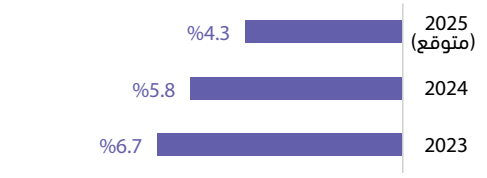

بينما تقترب الاقتصادات المتقدمة من تحقيق الاستقرار في الأسعار، لا تزال العديد من الدول النامية تواجه مستويات تضخم مرتفعة تؤثر على استقرارها الاقتصادي الكلي.

وفي مثل هذه البيئات، تبرز أهمية أدوات الحماية من المخاطر المالية التي تقدمها المؤسسة، مثل تأمين الائتمان وتأمين الاستثمار، باعتبارها عنصرًا بالغ الأهمية للحفاظ على ثقة المستثمرين والمقرضين في البيئات التي تشهد معدلات تضخم مرتفعة، حيث يمكن أن يؤدي تقلب الأسعار إلى زيادة المخاطر المتعلقة بالسداد والتمويل.

تسلّط أسعار الفائدة المرتفعة الضوء على الحاجة الملحة إلى توفير حلول تمويل تجاري تتسم بالشمولية

تشير التوقعات إلى تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي العالمي في عام 2025، مع استمرار معاناة الدول النامية من ارتفاع أسعار الفائدة ومحدودية التدفقات الاستثمارية والتعافي الهش لحركة التبادل التجاري (البنك الدولي 2025). وفي ظل هذه الظروف، باتت حلول تمويل سلسلة التوريد وسيلة لا غنى عنها لضمان استمرارية الأعمال، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات كثيفة التعاملات التجارية.

تُسهم حلول تأمين الائتمان المقدمة من المؤسسة، مثل بوليصة تأمين الائتمان الشاملة قصيرة الأجل وبوليصة المصارف العامة بدور محوري في تعزيز الجدارة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين فرصها في الحصول على التمويل المصرفي، فهذه الأدوات تعمل على نقل مخاطر عدم السداد إلى المؤسسة وتعزيز أمن المعاملات، وبذلك فهي تساعد في سد الفجوات في السيولة، وتحقيق الاستقرار في سلاسل التوريد، فضلًا عن ضمان استمرار انخراط الدول الأعضاء في منظومة التجارة العالمية في ظل تشديد الأوضاع المالية.

الصراع الإقليمي يبرز أهمية الحماية من المخاطر المالية

يصنف البنك الدولي التوترات الجيوسياسية كأحد أهم المخاطر العالمية في الفترة بين عامي 2024 و2025، لا سيما بالنسبة للأسواق الناشئة التي تعاني في الأصل من أعباء ديون مرتفعة ومحدودية الحيز المالي (البنك الدولي 2025)، فالتقلبات تؤدي إلى تفاقم الاضطرابات التجارية وسحب الاستثمارات وصعوبة الحصول على رؤوس الأموال.

وفي خضم هذه التحديات، تبرز الأهمية الكبيرة لحلول التأمين ضد المخاطر السياسية وتأمين الاستثمار التي تقدمها المؤسسة بفضل دورها الفاعل في ضمان استمرار تدفق رؤوس إلى مشاريع البنى التحتية الحيوية والقطاعات الاستراتيجية بالرغم من وجود النزاعات.

لا تزال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكّل محركًا رئيسيًا للنمو، غير أنها تحتاج إلى مزيد من الفرص من أجل الحصول على التمويل

في عام 2024، ظلت إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل تمثل عقبة رئيسية أمام نموها. وتتسع الفجوة في التمويل في ظل تشديد الشروط الائتمانية العالمية، لا سيما في الأسواق النامية والهشة (البنك الدولي 2025). وتشير البيانات الأخيرة أيضًا إلى أن صافي الإقراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يزال سالبًا حتى في الأسواق المتقدمة (مؤسسة UK Finance 2024)، مما يسلط الضوء على نزعة تجنب المخاطر المتأصلة في هياكل المؤسسات المالية، وهي المشكلة التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى العالم، والتي تفاقمت في أسواق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بسبب ضعف المنظومات المالية فيها.

وتؤدي المؤسسة دورًا فعالًا في سد هذه الفجوة من خلال توفير آليات تقاسم المخاطر المستهدفة، مثل بوليصة المصارف العامة وتأمين الائتمان لمعلامات الحسابات المفتوحة.

يشهد العالم تسارعًا في التجارة الرقمية، وأمام الدول الأعضاء فرصة لتحقيق قفزات نوعية

تتسارع وتيرة التحول العالمي نحو التجارة الرقمية بشكل كبير، نتيجةً للإصلاحات التنظيمية والتقنيات التي تسهم في تحسين سرعة العمليات وتعزيز شفافيتها. فالأطر التشريعية، مثل قانون الوثائق التجارية الإلكترونية في المملكة المتحدة وقانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل، أضفت الشرعية القانونية على استخدام وثائق التجارة الرقمية (قانون وثائق التجارة الإلكترونية لسنة 2023 الصادر عن برلمان المملكة المتحدة؛ قانون الأونسيترال النموذجي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل).

وفي الوقت نفسه، بدأت تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة وسلسلة الكتل (البلوك تشين) تتغلغل بعمق في سلاسل التوريد العالمية، مما أسهم في توفير حلول تمويل تجاري أكثر ذكاءً، إلى جانب إمكانية التقييم الفوري لمخاطر الائتمان، وأتمتة إجراءات الامتثال. ومن هذا المنطلق، تدرك المؤسسة الفرصة المتاحة أمام الدول الأعضاء لتجاوز الأنظمة القديمة وتحقيق قفزة نوعية بتبنيها حلول متقدمة. واستشرافًا للمستقبل، فإننا نهدف إلى تكييف أدوات التأمين لدى مؤسستنا لتلائم المنصات الرقمية في سبيل دعم منظومات التجارة الناشئة.

اتجاهات الاستدامة

بالرغم من حالة الضبابية التي كانت تخيم على الأجواء الاقتصادية، كان عام 2024 نقطة تحول مفصلية في سياسة الاستدامة العالمية؛ فقد وصلت مستويات تمويل العمل المناخي والإفصاح عن ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات والاستثمار في التقنيات النظيفة إلى مستويات قياسية، بيد أن فرص الاستفادة من هذه الإمكانيات لا تزال يكتنفها عدم التكافؤ. وبينما تمضي الدول الأعضاء في المؤسسة في مسيرة تحولها نحو الاستدامة، تبرز تحديات ومخاطر جديدة، وفي نفس الوقت تتكشف أمامها فرص واسعة. وفي ظل هذه الظروف، تتزايد أهمية الدور الذي تضطلع به المؤسسة في إزالة المخاطر المتعلقة بالبنى التحتية المستدامة وجذب رؤوس الأموال المختلطة ودعم التحولات العادلة أكثر من أي وقت مضى.

يكتسب الإفصاح الإلزامي عن ممارسات الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات زخمًا يزيد يومًا بعد يوم

شكل عام 2024 مرحلة فارقة في مسيرة التحول من إعداد التقارير الطوعية إلى إعداد التقارير الإلزامية بشأن الاستدامة. فمع دخول توجيهات إعداد تقارير استدامة الشركات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ رسميًا، شرعت الشركات الكبرى في إعداد تقاريرها بما يتماشى مع المعايير الأوروبية لإعداد تقارير الاستدامة (ESRS)، والتي تستعرض أداءها في عام 2024 (المجموعة الاستشارية الأوروبية لإعداد التقارير المالية 2023؛ المفوضية الأوروبية 2024).

تمويل العمل المناخي في نمو مستمر

شهد عام 2024 بلوغ تدفقات تمويل العمل المناخي العالمي 1.3 تريليون دولار أمريكي، وهو رقم قياسي، بيد أنها ظلت في الاقتصادات المتقدمة موجهةً بشكل كبير نحو الجهود الرامية إلى التخفيف من تأثيرات تغير المناخ. وأما الدول النامية والناشئة، وخاصةً في جنوب الكرة الأرضية، فلا زالت تواجه عوائق تحول دون حصولها على تمويل العمل المناخي من أجل التكيف مع التغيرات المناخية وتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهتها، وتمكينها من إنشاء بنى تحتية منخفضة الكربون (CPI 2024).

واستشرافًا للمستقبل، نهدف إلى تعزيز دعمنا لمشاريع البنى التحتية المتعلقة بالمناخ وبناء القدرة على الصمود في مواجهة التغييرات من خلال توسيع نطاق حلول تعزيز الائتمان وتأمين الاستثمار التي تقدمها مؤسستنا.

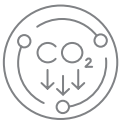

تتحول الالتزامات المتعلقة بالوصول إلى انبعاثات صفرية صافية إلى مسارات حقيقية لجذب الاستثمارات

بحلول نهاية عام 2024، ازدادت معدلات الاستقصاء والتمحيص حول التزامات الوصول إلى انبعاثات صفرية صافية. ويتزايد الإلحاح من جانب المستثمرين والجهات التنظيمية على ضرورة أن تكون التعهدات المتعلقة بالمناخ مدعومةٌ بخطط انتقالية موثوقة ذات أطر زمنية واضحة، خاصةً في القطاعات التي تشهد انبعاثات كربونية مرتفعة، مثل الصلب والأسمنت والنقل.

ومع بدء الدول الأعضاء في تحويل تعهداتها المناخية إلى مسارات عمل انتقالية مدعومة بالتمويل، تعمل المؤسسة على استكشاف سبل تفعيل أدواتها المخصصة لإزالة المخاطر بما يدعم هذا التحول. وعلى وجه الخصوص، تبرز أمامنا فرصة سانحة لتعزيز الاستثمارات الداعمة لجهود إزالة الكربون في القطاعات ذات الأولوية من خلال منتجات التأمين المصممة خصيصًا لذلك.

يتسارع الاستثمار في التقنيات النظيفة، لكن يجب وصول المزيد من رؤوس الأموال إلى الأسواق النامية

في عام 2024، تجاوزت الاستثمارات في مجال التقنيات النظيفة تريليوني دولار أمريكي على مستوى العالم، بيد أن أكثر من 70% من هذا التمويل ما تزال متركزًا في الدول صاحبة الدخل المرتفع (الوكالة الدولية للطاقة 2024). وعلى الرغم من التقدم التكنولوجي المتسارع في مجالات مثل الطاقة الشمسية والهيدروجين والصلب الصديق للبيئة، واجهت معظم الاقتصادات الناشئة صعوبة في جذب التمويل لتطبيق هذه التقنيات على نطاق واسع.

ومع تزايد الأهمية المحورية للتقنيات النظيفة بالنسبة للقدرة التنافسية الاقتصادية العالمية، نركز على توسيع نطاق دعمنا لمشاريع التحول في قطاع الطاقة في الدول الأعضاء.

06

الأثر التنموي في عام 2024

الأثر التنموي في عام 2024

تنمية الدول الأعضاء

واصلت المؤسسة تعزيز التدفقات الاستثمارية إلى الدول الأعضاء، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات الداخلية 3.046 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 4% مقارنةً بالعام السابق. ويعكس هذا النمو جهودنا المستمرة لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي وحشد رأس المال الخاص في الأسواق الاستراتيجية. وعلى مستوى القطاعات، حافظ قطاع الخدمات على صدارته كأكثر القطاعات المستفيدة من التأمين؛ حيث بلغت قيمة التغطية التأمينية فيه 1.65 مليار دولار أمريكي، في حين استقطب قطاع الطاقة تغطية تأمينية بقيمة 574 مليون دولار أمريكي، مما يعزز دور المؤسسة كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

الاستثمارات الداخلية التي توفر لها الدعم في الدول الأعضاء

3,046 مليون دولار أمريكي

الاستثمارات الخارجية التي توفر لها الدعم في الدول الأعضاء

798 مليون دولار أمريكي

إجمالي دعم التجارة البينية بين دول منظمة التعاون الإسلامي

5,966 مليون دولار أمريكي

الاستثمارات التي توفر لها الدعم في الدول الأعضاء الأقل نموًا

459 مليون دولار أمريكي

الدول الأعضاء الأقل نموًا المستفيدة من الاستثمارات

219 مليون دولار أمريكي	190 مليون دولار أمريكي	17 مليون دولار أمريكي	17 مليون دولار أمريكي	10 مليون دولار أمريكي	5 مليون دولار أمريكي	2 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

القطاعات التي توفر لها الدعم

الطاقة	التصنيع	الخدمات	تجارة التجزئة	أخرى
574 مليون دولار أمريكي	8 ملايين دولار أمريكي	1,654 مليون دولار أمريكي	5 ملايين دولار أمريكي	804 ملايين دولار أمريكي

قدّمت المؤسسة تغطية تأمينية بقيمة 3,046 مليار دولار أمريكي في الاستثمار الوارد على مستوى الدول الأعضاء في عام 2024، بما يعزز التكامل الإقليمي والتنمية طويلة الأجل.

تنمية التجارة

في عام 2024، قدمت المؤسسة دعمًا لصادرات بقيمة 8.155 مليار دولار أمريكي وواردات بقيمة 6.826 مليار دولار أمريكي إلى الدول الأعضاء، مما أسهم في تيسير التجارة مع شبكة واسعة من دول منظمة التعاون الإسلامي.[3] وقد شمل ذلك تقديم دعم لصادرات بقيمة 21 مليون دولار أمريكي للدول الأعضاء الأقل نموًا، وهو ما يؤكد التزامنا بالنمو التجاري الشامل.

حافظ كل من قطاعَي الطاقة والتصنيع على صدارتهما بين القطاعات المستفيدة من التغطية التأمينية للصادرات؛ حيث بلغت قيمة الدعم في قطاع الطاقة 5.51 مليار دولار وقطاع التصنيع 1.827 مليار دولار من إجمالي الصادرات المؤمن عليها. كما قدمت المؤسسة دعمًا لقطاع الخدمات بقيمة 270 مليون دولار أمريكي وقطاع تجارة التجزئة بقيمة 172 مليون دولار أمريكي، مما أسهم في تنويع التغطية التأمينية في القطاعات والأسواق الرئيسية.

الصادرات التي توفر لها الدعم في الدول الأعضاء

8,155 مليون دولار أمريكي

الواردات التي توفر لها الدعم في الدول الأعضاء

6,826 مليون دولار أمريكي

إجمالي صادرات الدول الأعضاء ذات الدخل المنخفض المؤمن عليها

21 مليون دولار أمريكي

الدول الأعضاء المستفيدة

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

القطاعات التي توفر لها الدعم

الطاقة	التصنيع	الخدمات	تجارة التجزئة	أخرى
5,509 مليون دولار أمريكي	1,827 مليون دولار أمريكي	270 مليون دولار أمريكي	172 مليون دولار أمريكي	377 مليون دولار أمريكي

بلغت قيمة الصادرات المؤمن عليها 8.155 مليار دولار أمريكي، مما أسهم في دعم حركة التجارة الواسعة داخل الدول الأعضاء، ويتصدر المشهد قطاعا الطاقة والتصنيع.

3. يمثّل مبلغ 12.9 مليار دولار أمريكي إجمالي قيمة الأعمال المؤمن عليها من صادرات وواردات واستثمارات خارجية وداخلية، بغض النظر عمّا إذا كانت الدول المعنية أعضاءً في المؤسسة أم لا. أما الدعم الموجّه للدول الأعضاء بشكلٍ خاص، فيُعرض تفصيليًّا حسب الفئة—صادرات، أو واردات، أو استثمارات خارجية أو داخلية—لإظهار المسارات المتعددة التي يمكن لكل دولة عضو الاستفادة منها. ويسهم هذا التمييز في إزالة أي لبس محتمل وضمان عدم وجود تضارب في الأرقام

تنمية الاستثمار

في عام 2024، قدمت المؤسسة تغطية تأمينية بمبلغ قدره 3.046 مليار دولار أمريكي لدعم الاستثمار في 56 مشروعًا، مما يجسد دور المؤسسة المحوري في تحفيز التنمية طويلة الأجل في الدول الأعضاء. وقد استهدف ربع هذا المبلغ (26% منه) قطاعات ذات أثر كبير، مثل البنية التحتية والطاقة، في حين أسهمت الحلول المصممة خصيصًا في تحفيز الاستثمار في قطاعات الرعاية الصحية والزراعة والتعدين والخدمات. وقد قدمت المؤسسة مساهمةً فاعلة في إزالة المخاطر المرتبطة بالمعاملات الكبرى وتحفيز تدفق رؤوس الأموال الخاصة، من خلال توفيرها حزمة متنوعة من الأدوات، تشمل تأمين الأسهم والبنية التحتية، ودعم تمويل المشاريع والتجارة، إلى جانب ترتيبات إعادة التأمين الاستراتيجية.

إجمالي الاستثمارات المؤمن عليها	المشاريع الاستثمارية التي توفر لها الدعم
3,046 مليون دولار أمريكي	56 مشروعًا

من استثماراتنا تُوجّه نحو القطاعات ذات الأثر الكبير، وفي مقدمتها قطاعا البنية التحتية والطاقة

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

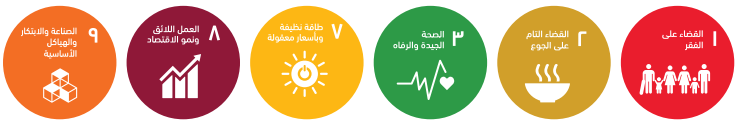

القطاعات التي توفر لها الدعم

الطاقة

574 مليون دولار أمريكي

البنية التحتية

227 مليون دولار أمريكي

الخدمات

1,654 مليون دولار أمريكي

التعدين والمحاجر

75 مليون دولار أمريكي

الرعاية الصحية

473 مليون دولار أمريكي

أخرى

41 مليون دولار أمريكي

تحفيز التنمية طويلة الأجل: قدمت المؤسسة دعمًا إلى 56 مشروعًا استثماريًا في عام 2024، مما أثمر عن تدفق رؤوس أموال بقيمة 3 مليارات دولار أمريكي وتحقيق أثر تحويلي في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والرعاية الصحية والخدمات الأساسية.

تنمية القطاع المالي المتوافق مع الشريعة الإسلامية

شهد عام 2024 توسعًا كبيرًا في تقديمنا للحلول المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما أدى إلى تعزيز الشمول المالي وتوسيع آفاق التعاون التجاري بين الدول الأعضاء. وقد ارتفع عدد الأعمال المؤمن عليها من خلال بوليصة المصارف العامة بنسبة 192%، كما ارتفع عدد المبادرات المشتركة مع المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة بنسبة 78%، مما يدل على تنامي الطلب القوي على حلول التمويل الإسلامي المهيكل. وكان الزخم على مستوى القطاعات ملحوظًا على نحو مماثل حيث ارتفع الدعم المقدم إلى قطاع الطاقة بنسبة 71%، في حين حقق قطاع الخدمات قفزة استثنائية بلغت 1,062%، بفعل التوسع في أنشطة الوساطة المالية وتيسير التجارة.

الأعمال المؤمن عليها في الدول الأعضاء من خلال بوليصة المصارف العامة

1,557 مليون دولار أمريكي

الأعمال المؤمن عليها من خلال عمليات التمويل المشترك التي تنظمها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

528 مليون دولار أمريكي

الأعمال المؤمن عليها من خلال بوليصة تأمين الاعتمادات المستندية

1,499 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

القطاعات التي توفر لها الدعم

الطاقة

2,313 مليون دولار أمريكي

التصنيع

444 مليون دولار أمريكي

الخدمات

93 مليون دولار أمريكي

أخرى

207 مليون دولار أمريكي

سجّل التمويل الإسلامي المقدم من خلال بوليصة المصارف العامة ارتفاعًا لافتًا بنسبة 192%، مدفوعًا بجهود التعاون المثمرة وتنامي الطلب على حلول التمويل المهيكل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تنمية رأس المال البشري

كان عام 2024 شاهدًا على خطوات نوعية في جهودنا الرامية إلى تنمية رأس المال البشري، إذ وجهنا الدعم نحو القطاعات ذات الكثافة العمالية العالية والأهمية الاجتماعية الكبرى. وقد جاء النمو الاستراتيجي الذي تحقق في قطاعات حيوية ليبرهن على إحداث آثار تنموية كبيرة تتماشى مع أولويات الدول الأعضاء. هذا وسجل الدعم المقدم إلى قطاع الصحة ارتفاعًا كبيرًا بنسبة 65%، مما أتاح إجراء تحسينات جوهرية في البنية التحتية للرعاية الصحية وتقديم الخدمات. كما حقق الدعم الموجه إلى القطاع الزراعي ارتفاعًا بنسبة 6%، مما أسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتنمية سبل العيش في المناطق الريفية. وقد واصلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات إعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الأثر الكبير في قطاعات الخدمات الأساسية، مؤكدة بذلك دورها المحوري في دفع عجلة النمو الشامل الذي يضع الأفراد في صدارة الأولويات في جميع ربوع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

إجمالي الأعمال المؤمن عليها في القطاعات ذات الكثافة العمالية العالية

590 مليون دولار أمريكي

دعم قطاع الصحة

477 مليون دولار أمريكي

دعم القطاع الزراعي

235 مليون دولار أمريكي

دعم البنية التحتية

288 مليون دولار أمريكي

سجل الدعم الموجه إلى قطاع الصحة ارتفاعًا كبيرًا بنسبة 65% في عام 2024، مما أسهم في إجراء تحديثات جوهرية في البنية التحتية والارتقاء بمستوى تقديم الخدمات في الدول الأعضاء.

07

قصصٌ عن التأثير

قصصٌ عن التأثير

دفع عجلة التقدم ودعم ازدهار قطاع الزراعة

الدعم الموجه من المؤسسة نحو تعزيز أمن الطاقة وصمود منظومة الغذاء في مواجهة التغييرات في بنغلاديش

المشروع

واردات معدات الطاقة

حامل بوليصة التأمين	بنك الدولة الهندي (SBI)
القطاع	الطاقة - توليد الكهرباء
وسيلة التغطية التأمينية	بوليصة تأمين الاعتماد المستندي
مبلغ التغطية التأمينية	38 مليون دولار أمريكي
المخاطر التي تشملها التغطية التأمينية	مخاطر عدم السداد المرتبطة بالاعتماد المستندي البالغ مدته 3 سنوات الصادر عن بنك مركنتيل المحدود (بنغلاديش) لاستيراد مولدات الكهرباء، بما في ذلك المخاطر التجارية وغير التجارية.
المدة	3 سنوات
سنة التنفيذ	2019

لمحة عامة عن المشروع:

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دعمًا لإنشاء محطة طاقة بقدرة إنتاجية تبلغ 104 ميغا واط في بنغلاديش من خلال توفير تغطية تأمينية بقيمة 38 مليون دولار أمريكي لاستيراد مولدات تعمل بزيت الوقود الثقيل. ويأتي هذا المشروع استجابة لتزايد احتياجات بنغلاديش من الكهرباء والعجز المستمر في الطاقة الذي أثر بالسلب على النشاط الاقتصادي وقدرة منظومة الغذاء على الصمود في مواجهة التغييرات. وقد أسهم الدعم المقدم من المؤسسة في تسهيل الوصول إلى البنية التحتية الحيوية، مما أدى إلى تحسين الوصول إلى مصادر الطاقة، وتعزيز القدرة الصناعية، وتوسيع نطاق الجهود الوطنية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

الأثر التنموي والنتائج الرئيسية[4]

فرص العمل التي تم توليدها	القدرة الإنتاجية للطاقة	حجم الانبعاثات المتجنبة
حوالي 300 فرصة عمل	قدرة إنتاجية تبلغ حوالي 50 إلى 100 ميغا واط	تم تجنب حوالي 200,000 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

تحسين الري والإنتاجية الزراعية من خلال توفير إمدادات مستقرة من الطاقة.	زيادة مستويات الحصول على الطاقة، مما أسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتوليد فرص العمل.	دعم تطوير البنية التحتية من خلال الاستثمارات في قطاع الطاقة.

4. يستند عدد فرص العمل إلى مضاعفات فرص العمل التي وضعها البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية؛ وتستند أرقام القدرة الإنتاجية للطاقة إلى مخرجات التوليد النموذجية للمعدات المستوردة. تشمل المصادر المستخدمة "World Bank Infrastructure Jobs" (تقرير وظائف البنية التحتية الصادر عن البنك الدولي)، و"IFC Infrastructure Multiplier Guidelines" (إرشادات مضاعفات البنية التحتية الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية)، منهجية الحساب: استنادًا إلى المضاعفات التي وضعتها مؤسسة التمويل الدولية والبنك الدولي، يُقدر عدد فرص العمل التي تم توليدها بحوالي 8 فرص عمل لكل مليون دولار أمريكي. تُقدر القدرة الإنتاجية للطاقة بحوالي 50 إلى 100 ميغا واط استنادًا إلى مزيج المكونات المستوردة. وتستند أرقام الانبعاثات المتجنبة (حوالي 200,000 طن من ثاني أكسيد الكربون) إلى معاملات إحلال المكافئ الفحمي في سياق أنظمة الطاقة النظيفة المتصلة بالشبكة الكهربائية.

تحسين حياة الأفراد من خلال توفير بنية تحتية تراعي معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في الجوانب المتعلقة بالخدمات الأساسية والقدرة على التكيف مع تغير المناخ في أوغندا

المشروع

مشاريع البنية التحتية التي تراعي معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات

حامل بوليصة التأمين	وزارة المالية في أوغندا
القطاع	مشاريع البنية التحتية المراعية لمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في قطاعات المياه، والكهربة، والتعليم، والزراعة، والرعاية الصحية
وسيلة التغطية التأمينية	تغطية تأمينية للمخاطر بنسبة 95% من خلال بوليصة التأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية الصادرة عن المؤسسة
مبلغ التغطية التأمينية	232 مليون يورو
المخاطر التي تشملها التغطية التأمينية	مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية (مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية)
المدة	تسهيل مدته 10 سنوات جرى تفعيله في فترة ما بعد جائحة كورونا
سنة التنفيذ	2022

لمحة عامة عن المشروع:

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية بقيمة 232 مليون يورو إلى وزارة المالية الأوغندية لمجموعة من مشاريع البنية التحتية التي تتناغم مع أهداف التنمية الوطنية وأهداف التعافي بعد جائحة كورونا. وشملت هذه الجهود استثمارات موجهة إلى قطاعات المياه والزراعة والرعاية الصحية والتعليم والقدرة على التكيف مع تغير المناخ. وتم تسهيل ترتيبات التمويل من خلال بنك ستاندرد تشارترد، وجرى تقديم دعم تأميني لهذا التمويل عبر بوليصة تأمين الاستثمار الأجنبي الصادرة عن المؤسسة لتوفير تغطية تأمينية ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية في أوغندا. وبفضل هذه البوليصة، تمكنت المؤسسة من توفير تغطية تأمينية ضد 95% من المخاطر، بما مكن الحكومة الأوغندية من تسريع وتيرة تنفيذ مشاريع البنية التحتية ذات الأثر الاجتماعي، وتعزيز قدرة المجتمعات المهمشة على الاستفادة من الخدمات، وترسيخ ركائز التنمية الشاملة طويلة الأجل.

الأثر التنموي والنتائج الرئيسية[5]

فرص العمل التي تم توليدها

حوالي 5,000 إلى 7,500 فرصة عمل

عدد الأشخاص المستفيدين

حوالي 2 إلى 3 ملايين

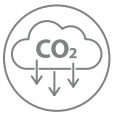

حجم الانبعاثات المتجنبة

تم تجنب حوالي 100,000 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال تحسين البنية التحتية.

توسيع نطاق الحصول على خدمات الرعاية الصحية من خلال تمويل مشاريع تحسين البنية التحتية لقطاع الصحة.

تهيئة الظروف لتحقيق نتائج تعليمية أفضل.

توفير مياه شرب مأمونة من خلال تحسين شبكات المياه.

المساهمة في تطوير مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية لتوسيع نطاق الحصول على الكهرباء النظيفة.

تعزيز جهود التخفيف من آثار تغير المناخ عن طريق الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر.

5. يستند عدد فرص العمل إلى المضاعفات التي وضعها البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية؛ وتستند أرقام الانبعاثات المتجنبة إلى مقاييس المناخ الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية بخصوص البنية التحتية العامة. تشمل المصادر المستخدمة ما يلي: مقاييس المناخ الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية، ونموذج الوظائف الصادر عن البنك الدولي. منهجية الحساب: مع تخصيص استثمارات بحوالي 250 مليون دولار أمريكي، من المتوقع أن تتوفر حوالي 5,000 إلى 7,500 فرص عمل، وذلك بمعدل يتراوح بين 20 إلى 30 فرصة عمل لكل مليون دولار من مبلغ الاستثمار. تم تقدير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتجنبة (البالغة نحو 100,000 إلى 125,000 طن سنويًا) استنادًا إلى مقارنة معيارية بدراسات حالة حول البنية التحتية منخفضة الانبعاثات. وتم تقدير عدد المستفيدين (البالغ حوالي 2 إلى 3 ملايين شخص) بناءً على تكلفة الحصول على الخدمة للفرد الواحد البالغة 100 إلى 150 دولارًا أمريكيًا، بما يتماشى مع نماذج المقارنة المعيارية للبنية التحتية الحضرية.

المياه النظيفة لأبيدجان

تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في قطاع إمدادات المياه في كوت ديفوار

المشروع

مرفق المياه الصالحة للشرب - أبيدجان

حامل بوليصة التأمين	شركة سوسيتيه جنرال باريس
القطاع	البنية التحتية للمياه - إمدادات المياه للمناطق الحضرية
وسيلة التغطية التأمينية	تغطية تأمينية بنسبة 95% من خلال بوليصة التأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية الصادرة عن المؤسسة
مبلغ التغطية التأمينية	107 ملايين يورو
المخاطر التي تشملها التغطية التأمينية	مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية (مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية)
المدة	10 سنوات لشريحة مؤسسة تمويل التنمية و7 سنوات للشريحة التجارية
سنة التنفيذ	2019

لمحة عامة عن المشروع:

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات دعمًا في تخفيف المخاطر بقيمة 107 مليون يورو لصالح شركة سوسيتيه جنرال باريس بخصوص تسهيلات ائتمانية مقدمة إلى حكومة كوت ديفوار. وقد خُصص هذا التمويل لإنشاء محطة كبيرة لمعالجة المياه الصالحة للشرب في ضواحي أبيدجان، بهدف تحسين فرص الحصول على مياه نظيفة صالحة للشرب لما يقارب المليون شخص. ويُعتبر هذا المرفق واحدًا من أكبر المرافق في منطقة غرب إفريقيا، وقد تم إنشاؤه في إطار البرنامج الوطني "المياه للجميع" بهدف معالجة مشكلة النقص الحاد في إمدادات المياه في المناطق الحضرية المهمشة. وقد تولت تنفيذ هذا المشروع شركة "بيير فاخوري أوبريتور أفريكا" بالشراكة مع شركة فيوليا، وأسهم بشكل فعال في توليد فرص العمل، وتحقيق تحسن في نتائج الصحة العامة، واستحداث ممارسات أكثر استدامة لإدارة طبقات المياه الجوفية بهدف الحفاظ على موارد المياه الجوفية.

الأثر التنموي والنتائج الرئيسية[6]

فرص العمل التي تم توليدها	عدد الأشخاص المستفيدين	حجم الانبعاثات المتجنبة
حوالي 1000 فرصة عمل	ما يتراوح بين 500 ألف إلى مليون شخص تقريبًا	تم تجنب حوالي 50,000 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

الحد من الأمراض المعدية المنقولة بالماء من خلال تحسين فرص الحصول على مياه نظيفة صالحة للشرب.	توسيع نطاق الحصول على مياه صالحة للشرب في أبيدجان وتعزيز إدارة الموارد المائية.	توليد فرص عمل محلية، بما في ذلك 450 فرصة عمل أثناء تنفيذ المشروع.	تعزيز مستويات الحصول على الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية سريعة النمو.

6. تستند تقديرات الحصول على إمدادات المياه إلى البيانات الصادرة عن البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي؛ وتستند تقديرات الانبعاثات إلى منهجيات آلية التنمية النظيفة التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بخصوص الأنظمة المركزية للمياه النظيفة. تشمل المصادر المستخدمة ما يلي: مشاريع المياه التابعة للبنك الأفريقي للتنمية، وبيانات المياه والصرف الصحي والنظافة الشخصية الصادرة عن البنك الدولي، ومعايير آلية التنمية النظيفة التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. منهجية الحساب: تُقدّر تكلفة الحصول على المياه بمبلغ يتراوح بين 100 و200 دولار أمريكي للفرد الواحد، ما يُترجَم إلى عددٍ يتراوح من 500 ألف إلى مليون مستفيد. تستند الأرقام المتعلقة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون التي تم تجنبها (البالغة حوالي 50 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون) إلى افتراض استبدال أنظمة تسخين المياه التي تعمل بالوقود وأنظمة توصيل المياه محدودة الكفاءة.

تمهيد سبل التقدم

تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في قطاع البنية التحتية للنقل في كوت ديفوار

المشروع
إنشاء الطريق الشرقي والجسور

حامل بوليصة التأمين	شركة سوسيتيه جنرال باريس
القطاع	البنية التحتية للنقل - الطرق والجسور
وسيلة التغطية التأمينية	بوليصة التأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية
مبلغ التغطية التأمينية	40.3 مليون يورو
المخاطر التي تشملها التغطية التأمينية	مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية (مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية)
المدة	7 سنوات
سنة التنفيذ	2021

لمحة عامة عن المشروع:

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية لمخاطر عدم السداد بقيمة 40.3 مليون يورو لصالح شركة سوسيتيه جنرال باريس من خلال بوليصة التأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية، بهدف دعم تمويل حكومة كوت ديفوار البالغ 114 مليون يورو والمُخصَّص لإعادة تأهيل الطريق الشرقي وبناء خمسة جسور. يمثل هذا التمويل المؤمن عليه خطوة محورية في تنفيذ خطة الطريق الوطنية للتنمية، وسيسهم في تحسين البنية التحتية الحيوية، وتحفيز حركة التجارة، وتعزيز الربط الإقليمي، بما في ذلك تحسين الوصول إلى بوركينا فاسو.

الأثر التنموي والنتائج الرئيسية[7]

فرص العمل التي تم توليدها	الطرق والجسور	تقليص مدة الرحلة
حوالي 1000 فرصة عمل	حوالي 250 كم من الطرق والجسور	حوالي مليون شخص مستفيد

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

تعزيز البنية التحتية لقطاع النقل لتعزيز التنافسية الاقتصادية والتنمية الشاملة.

تعزيز البنية التحتية لقطاع النقل لتعزيز التنافسية الاقتصادية والتنمية الشاملة.

7. تستند تقديرات الأثر المتوقع في توليد فرص العمل إلى البيانات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية/البنك الدولي، وتستند تقديرات الأثر المتوقع في النقل الإقليمي إلى دراسات اقتصادية مقارنة. تشمل المصادر المستخدمة ما يلي: بيانات الأثر على البنية التحتية الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وتقارير النقل الصادرة عن البنك الدولي. منهجية الحساب: يستند الرقم التقديري البالغ حوالي 1000 إلى مضاعفات فرص العمل القياسية لقطاع النقل (15 إلى 20 فرص عمل لكل مليون دولار أمريكي). يستند الرقم الإجمالي لطول الطرق/الجسور (حوالي 250 كم) إلى نطاق المشروع المعلن. وتم تقدير الأرقام المتعلقة بتقليص مدة الرحلة والأثر على التنمية الاقتصادية المحلية بالاستناد إلى مقارنات نوعية.

تعزيز صناعة الصلب وتوسيع طاقتها الإنتاجية ووضع الاستدامة في جوهر عملياتها

تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في التنمية الصناعية في الجزائر

المشروع
الاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاج الصلب

حامل بوليصة التأمين	شركة توسيالي القابضة
القطاع	القطاع الصناعي - إنتاج الصلب
وسيلة التغطية التأمينية	تأمين الاستثمار في الأسهم
مبلغ التغطية التأمينية	450 مليون دولار أمريكي
المخاطر التي تشملها التغطية التأمينية	الحروب والاضطرابات المدنية والمصادرة وقيود النقل
المدة	5 سنوات (تشمل سنتان من التغطية التأمينية من جانب المؤسسة)
سنة التنفيذ	2018

لمحة عامة عن المشروع:

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية للاستثمار في الأسهم بقيمة 450 مليون دولار إلى شركة توسيالي القابضة (تركيا) لدعم المرحلة الثالثة من توسعة مصنعها لإنتاج الصلب في ولاية وهران بالجزائر. ويُعد مجمع "توسيالي الجزائر" الآن من بين أكبر مصانع الصلب المتكاملة في أفريقيا، ويمثل أكبر استثمار أجنبي مباشر خارج قطاع البتروكيماويات في الجزائر. توفر التغطية التأمينية المقدمة من المؤسسة الحماية من المخاطر غير التجارية. وقد أسهم هذا المشروع في تعزيز النمو الصناعي، وتقليل الاعتماد على الاستيراد، وتوسيع نطاق الاقتصاد ليشمل قطاعات متنوعة، إلى جانب تعزيز الاستدامة البيئية من خلال إعادة تدوير الخردة المعدنية وتقليص الحاجة إلى الصلب المستورد.

الأثر التنموي والنتائج الرئيسية[8]

فرص العمل التي تم توليدها

حوالي 3500 فرصة عمل

حجم إنتاج الصلب

حوالي 2 إلى 3 ملايين طن من الصلب سنويًا

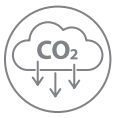

حجم الانبعاثات المتجنبة

تم تجنب حوالي مليون طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

توليد فرص عمل واسعة النطاق وتحفيز النشاط الصناعي.

دعم نمو البنية التحتية القادرة على الصمود وإنتاج الصلب المحلي.

تعزيز ممارسات إعادة التدوير والتصنيع المستدام من خلال إعادة استخدام الخردة المعدنية.

8. تم تقدير عدد فرص العمل استنادًا إلى المعايير الخاصة بقطاع التصنيع الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية؛ وجرى تقدير الأرقام المتعلقة بتقليص الانبعاثات الكربونية بالاستناد البيانات الصادرة عن رابطة الصلب العالمية بخصوص المقارنة بين المصانع الحديثة ووسائل الإنتاج القديمة. تشمل المصادر المستخدمة ما يلي: إرشادات التوظيف في قطاع التصنيع الصادرة عن مؤسسة التمويل الدولية، ومعايير انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الصادرة عن رابطة الصلب العالمية. منهجية الحساب: يُقدر عدد فرص العمل التي يتم توليدها حوالي 7 إلى 8 فرص عمل كل مليون دولار أمريكي، ما يُترجم إلى ما يُقدر بحوالي 3,500 فرصة عمل إجمالاً. ويتوافق إنتاج ما يتراوح بين 2 و3 ملايين طن من الصلب سنويًا مع الاستثمارات المماثلة. تستند الأرقام المتعلقة بانبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتجنبة (البالغة حوالي 1 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا) إلى افتراض أن تحل الأفران الحديثة التي تتسم بالكفاءة في استهلاك الطاقة محل الأنظمة التقليدية.

حماية الأرواح والنظم البيئية: الحلول الرامية إلى تحقيق الأمن المائي وتعزيز معالجة مياه الصرف الصحي

تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في البنية التحتية للمياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي في تركيا

المشروع

حلول مياه الصرف الصحي والأمن المائي

حامل بوليصة التأمين	بنك أي ان جي وبنك ستاندرد تشارترد
القطاع	المياه والصرف الصحي - إدارة مياه الصرف الصحي
وسيلة التغطية التأمينية	التغطية التأمينية لمخاطر عدم وفاء المؤسسات المملوكة للدولة بالتزاماتها المالية
مبلغ التغطية التأمينية	166 مليون يورو
المخاطر التي تشملها التغطية التأمينية	مخاطر التخلف عن سداد الديون من جانب المؤسسات المملوكة للدولة (عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية)
المدة	7 سنوات
سنة التنفيذ	2024

لمحة عامة عن المشروع:

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية لمشروعين حيويين في قطاع المياه الصالحة للشرب ومياه الصرف الصحي في إسطنبول، وهما: محطة جمهوريات لمعالجة مياه الشرب (المرحلة الثانية) ومحطة باشاكوي للمعالجة البيولوجية المتقدمة لمياه الصرف الصحي (المرحلة الثالثة). ويهدف هذان المشروعان إلى تعزيز الأمن المائي في إسطنبول وزيادة قدرتها على معالجة مياه الصرف الصحي في ظل الزيادة السكانية والنمو الحضري. ومن المتوقع أن تعود هذه التوسعة بالنفع على أكثر من مليون مقيم، فضلًا عن الإسهام في تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الجفاف ومخاطر المناخ، والارتقاء بمستوى الصحة العامة وحماية البيئة. كما يؤدي مرفق معالجة الصرف الصحي أيضًا دورًا فعالًا في تعزيز مبدأ تدوير الموارد من خلال إعادة تدوير الحمأة لاستخدامها كوقود في إنتاج الأسمنت وإعادة استخدام المياه المعالجة في دعم الأغراض الصناعية.

الأثر التنموي والنتائج الرئيسية[9]

فرص العمل التي تم توليدها	عدد الأشخاص المستفيدين	حجم الانبعاثات المتجنبة
حوالي 2000 إلى 3000 فرصة عمل	مليون إلى مليوني شخص	تم تجنب ما يقارب 150,000 إلى 225,000 طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون سنويًا

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

تحسين الصحة العامة بتقليل التعرض لمياه الصرف الصحي غير المُعالجة.	توسيع نطاق البنية التحتية الحيوية للمياه والصرف الصحي.	تعزيز المرونة الحضرية بتوظيف أنظمة المياه التي تتكيف مع ظروف المناخ.	تخفيف تلوث المسطحات المائية مثل البحر الأسود.

9. تم تقدير عدد الأشخاص المستفيدين والانبعاثات المتجنبة بناءً على المعايير الخاصة بالبنية التحتية للمياه الصادرة عن البنك الأفريقي للتنمية وبالاستناد كذلك إلى منهجيات آلية التنمية النظيفة. وجرى احتساب الأرقام المتعلقة بفرص العمل التي تم توليدها استنادًا إلى مُضاعِفات فرص العمل في مشاريع البنية التحتية الصادرة عن البنك الدولي. تشمل المصادر المستخدمة: المبادئ التوجيهية الصادرة عن البنك الأفريقي للتنمية بشأن المياه في المناطق الحضرية، ودراسات حالة لآلية التنمية النظيفة التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونموذج الوظائف الصادر عن البنك الدولي. منهج الحساب: من المتوقع أن يسهم الاستثمار البالغ قيمته 166 مليون يورو في إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي لما يقارب مليون إلى مليوني شخص، إضافة إلى تحقيق أثر بيئي إيجابي يتمثل في تجنب انبعاثات تُقدر بنحو 150,000 إلى 225,000 طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا نتيجة انخفاض كثافة الطاقة المستخدمة في توصيل المياه. كما تم تقدير فرص العمل التي توليدها والتي تتراوح بين حوالي 2,000 إلى 3,000 فرصة عمل، بناءً على نسب فرص العمل في مشاريع البنية التحتية البالغة قرابة 10 إلى 15 فرصة عمل لكل مليون دولار أمريكي من مبلغ الاستثمار.

الحفاظ على الاستقرار: توفير السيولة الاستراتيجية وتعزيز المرونة الاقتصادية

دعم المؤسسة للاستقرار المالي والخدمات الأساسية في نيجيريا

المشروع
مشروع غزال

حامل بوليصة التأمين	غونفور إنترناشيونال بي.في.
القطاع	النفط والغاز - تجارة النفط الخام
وسيلة التغطية التأمينية	بوليصة المصارف العامة - تقليدية
مبلغ التغطية التأمينية	100 مليون دولار أمريكي
المخاطر التي تشملها التغطية التأمينية	عدم السداد بسبب المخاطر التجارية والسياسية
المدة	5 سنوات
سنة التنفيذ	2024

لمحة عامة عن المشروع:

قدمت المؤسسة دعمًا للتخفيف من المخاطر لشركة غونفور إنترناشيونال بي.في. من خلال بوليصة المصارف العامة التي توفر تغطية تأمينية بمبلغ 100 مليون دولار أمريكي وذلك ضمن صفقة تمويل مشترك بقيمة 3.3 مليار دولار أمريكي، وهذه الصفقة مبنية على الدفع المسبق ومضمونة بإمدادات مستقبلية من النفط الخام توفرها شركة النفط الوطنية النيجيرية، ما يتيح تدفقًا فوريًا للعملات الأجنبية مع ضمان الحصول على إيرادات نفطية في المستقبل. كما تضمن التغطية التأمينية التي تقدمها المؤسسة الدفع المسبق لما يصل إلى 90,000 برميل يوميًا بموجب اتفاقية بيع آجل، مما يسهم في زيادة السيولة ودعم استقرار العملة المحلية (النيرة)، فضلاً عن تعزيز قدرة نيجيريا على الوفاء بالتزامات الميزانية وتمويل مشاريع البنية التحتية. وتبرز هذه الصفقة كيف يمكن للتمويل المُهيكَل للسلع أن يكون أداة قوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

الأثر التنموي والنتائج الرئيسية[10]

فرص العمل التي تم توليدها	الأسر المستفيدة	تدفقات التجارة المدعومة
2,000	قرابة 500 ألف إلى مليون مستفيد	قرابة 200 مليون دولار أمريكي

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

حشد السيولة الضرورية لدعم استقرار الاقتصاد الكلي.	تمكين الاستثمار في البنية التحتية من إيرادات النفط المُموَّلة مقدمًا.	تحقيق التعاون الفعال بين الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص.

10. تم تقدير قيمة التجارة وعدد الأسر المستفيدة باستخدام مؤشرات الحصول على الطاقة لدى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، بالإضافة إلى مضاعفات البنية التحتية التي يطبقها البنك الدولي. وشملت المصادر المستخدمة: تقارير تدفقات السلع من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ونموذج الوظائف في مشاريع البنية التحتية الصادر عن البنك الدولي. منهج الحساب: يُتوقَّع أن يسهم الاستثمار البالغة قيمته 100 مليون دولار أمريكي في توفير حوالي 2,000 فرصة عمل، فضلًا عن دعم تدفقات تجارية تُقدر بنحو 200 مليون دولار أمريكي. كما يُتوقع أن تستفيد شريحة تتراوح بين نصف مليون ومليون أسرة من مشاريع البنية التحتية المدعومة، وذلك بافتراض استثمار ما يتراوح بين 100 و200 دولار أمريكي لكل منزل لتلبية احتياجاته من الطاقة أو السلع الأساسية.

تمكين الواردات من خلال حلول التمويل التجاري

دور المؤسسة في تسهيل تدفقات السلع عبر مصر وتونس

المشروع
التمويل المشترك للسلع الاستراتيجية

حامل بوليصة التأمين	بيت التمويل الكويتي، ومؤسسة التمويل الأفريقية، واتحاد البنوك العربية والفرنسية، والبنك الأهلي المتحد
القطاع	أمن الطاقة والتمويل التجاري
وسيلة التغطية التأمينية	بوليصة المصارف العامة (منتج تأمين إسلامي)
مبلغ التغطية التأمينية	404 مليون دولار أمريكي (المبلغ الإجمالي المؤمن عليه من قبل المؤسسة في مختلف المعاملات)
المخاطر التي تشملها التغطية التأمينية	مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية من قبل الجهات السيادية والعامة (مثل وزارة المالية، المؤسسات المملوكة للدولة)
المدة	سنتان
سنة التنفيذ	2024

لمحة عامة عن المشروع:

ساهمت المؤسسة بفعالية في تسهيل تمويل تجاري مشترك يتجاوز ملياري دولار أمريكي لصالح مصر وتونس، بهدف دعم استيراد السلع الاستراتيجية الضرورية لتحقيق الاستقرار والنمو على الصعيد الوطني. ومن خلال حلولها المتخصصة في التخفيف من المخاطر، قدّمت المؤسسة تغطية تأمينية إجمالية تجاوزت 404 ملايين دولار أمريكي ضمن صفقات متنوعة نسقتها المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بمشاركة جهات تمويلية أخرى، مما سهّل تدفق المنتجات البترولية والغاز الطبيعي المسال والأسمدة ومستلزمات إنتاج الطاقة الكهربائية.

في مصر، أسهمت التغطية التأمينية التي قدمتها المؤسسة في دعم كفاءة عمليات كل من الهيئة العامة للسلع التموينية والشركة المصرية العامة للبترول، بما يتماشى مع البرامج الوطنية المعنية بأمن الطاقة. وأما في تونس، فقد ساعدت المؤسسة كلًا من مصفاة النفط التونسية والشركة التونسية للكهرباء والغاز على تلبية احتياجاتهما من الواردات، ما أسهم في ضمان التدفق المستمر لإمدادات الطاقة.

الأثر التنموي والنتائج الرئيسية[11]

فرص العمل التي تم توليدها	الإيرادات المتحققة من الصادرات	الطاقة المولدة
19,588	608 مليون دولار أمريكي من مبيعات الصادرات	16,319 جيجاواط في الساعة

السلع الاستراتيجية المسلمة

1.9 مليون طن من السكر المكرر	2 مليون طن من القمح	0.4 مليون طن من فول الصويا/ زيت عباد الشمس	1.9 مليون طن من النفط/الغاز	203,860 طن من النفط والغاز (تم تصديرها)	430,405 طن من المواد الكيميائية

11 تم الحصول على البيانات المتعلقة بجميع مؤشرات الأداء الرئيسية للأثر التنموي من العملاء وشركاء المشروع، وقامت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتجميعها وترتيبها. وتشمل المصادر تقارير الاستخدام، والتقييمات الذاتية، ومذكرات الائتمان، والنماذج الداخلية، وقواعد البيانات المؤسسية. وتعكس البيانات التقديرات والأحجام والأرقام الفعلية المرتبطة بمعاملات التمويل المشترك المؤمن عليها من قبل المؤسسة في مصر وتونس.

الأسر المستفيدة		
23 مليون أسرة تم تزويدها بالغذاء	3.89 مليون أسرة تم تزويدها بالكهرباء (المولدة عن طريق الغاز)	4.7 مليون أسرة تم تزويدها بالكهرباء (العادية)

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

دعم البرامج الوطنية للدعم الغذائي التي تهدف إلى حماية الأسر منخفضة الدخل.

ضمان إمكانية حصول الفئات السكانية الضعيفة على المواد الغذائية بأسعار معقولة.

تعزيز أمن الطاقة وتوسيع نطاق الاستفادة منها من خلال تمكين الأسر من الحصول على الكهرباء والغاز.

دفع النشاط الاقتصادي من خلال توفير فرص العمل، وتسهيل التجارة، ودعم القطاعات الرئيسية.

تسهيل الحصول على السلع الأساسية واستيرادها بشكل مستدام من خلال التمويل التجاري المُهيكل.

تعزيز التعاون الفعال بين المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، والمؤسسات المالية الدولية لتحقيق أثر واسع النطاق.

تعزيز الأمن الغذائي من خلال التمويل التجاري الشامل

تأثير المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات في حركة التجارة الزراعية بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

المشروع

الصفقة المبرمة بين بنك سوميتومو ميتسوي المصرفي ومجموعة إي تي سي بشأن الأمن الغذائي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

حامل بوليصة التأمين	بنك سوميتومو ميتسوي المصرفي
القطاع	الزراعة - الأمن الغذائي وتجارة السلع الأساسية
وسيلة التغطية التأمينية	بوليصة المصارف العامة
مبلغ التغطية التأمينية	75 مليون دولار أمريكي
المخاطر التي تشملها التغطية التأمينية	عدم السداد (المخاطر التجارية والسياسية)
المدة	سنة واحدة (مع إمكانية تمديدها سنويًا)
سنة التنفيذ	2024

لمحة عامة عن المشروع:

قدمت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات تغطية تأمينية ضد مخاطر عدم السداد لصالح بنك سوميتومو ميتسوي المصرفي من خلال بوليصة المصارف العامة، وتشمل هذه التغطية صفقتين مع مجموعة إي تي سي، وهي من كبريات الشركات العاملة في قطاع الأعمال الزراعية في الدول الواقعة على حافة المحيط الهندي. وقد صُممت هذه التسهيلات لتمويل شراء السلع الزراعية والأسمدة والتجارة فيها. وتسهم هاتان الصفقتان في تعزيز الأمن الغذائي في أكثر من 10 دول من الدول الأعضاء في المؤسسة، من خلال تمكين مجموعة إي تي سي من الشراء المباشر من صغار المزارعين عبر نماذج "الشراء عند بوابة المزرعة". كما يزيد هذا النهج من الدخل الذي يحصل عليه المزارعون ويعزز سلاسل التوريد الشاملة. وتتماشى التسهيلات أيضًا مع مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وترتبط بمؤشرات أداء رئيسية محددة مسبقًا لتعزيز الأداء في ميدان الاستدامة.

الأثر التنموي والنتائج الرئيسية[12]

فرص العمل التي تم توليدها	عدد الأشخاص المستفيدين	دعم الأمن الغذائي
15,000 - 10,000	قرابة 3 إلى 5 ملايين شخص	ما يعادل حوالي 100,000 طن من الحبوب

أهداف التنمية المستدامة التي توفر لها الدعم

تعزيز دخل أصحاب المزارع الصغيرة من خلال الشراء المباشر والعائدات المتأتية من بيع المحاصيل من أرض المزرعة.	تعزيز الأمن الغذائي من خلال إتاحة التمويل اللازم لتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي وواردات الأسمدة.	دعم النمو الشامل من خلال تعزيز تجارة المنتجات الزراعية وتيسير الوصول إلى أسواق السلع الأساسية.	تعزيز الشراكات التجارية والتمويل المشترك مع البنك التصدير والاستيراد السعودي وبنك سوميتومو ميتسوي المصرفي.

11. تم تقييم الأثر المتعلق بتوفير سبل الحصول على الغذاء وتوليد فرص العمل باستخدام معايير السعرات الحرارية لبرنامج الغذاء العالمي، بالإضافة إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالمنظومة الغذائية، ومضاعفات البنك الدولي في مجال الأعمال الزراعية. تشمل المصادر المستخدمة: تقارير الأمن الغذائي الصادرة عن برنامج الغذاء العالمي، وأدلة تنمية الأعمال الزراعية التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، ونماذج فرص العمل في القطاع الزراعي للبنك الدولي. منهج الحساب: يُتوقّع أن يسهم المبلغ المخصص لتمويل الأمن الغذائي والبالغة قيمته 75 مليون دولار أمريكي في تيسير الحصول على ما يعادل حوالي 100,000 طن من الحبوب، وهو ما من شأنه أن يُغطي احتياجات ما يقارب 3 إلى 5 ملايين شخص استنادًا إلى أنماط الاستهلاك في المناطق المعنية. وتجدر الإشارة إلى أن فرص العمل المتوقع توليدها والتي تتراوح بين 10,000 إلى 15,000 فرصة عمل تقريبًا سوف تتغلغل في مجالات متنوعة تشمل الزراعة والتجميع والمعالجة والتوزيع في سلاسل القيمة الريفية.

08
فاعلية أداء المؤسسة

فاعلية أداء المؤسسة

الجودة التشغيلية

بلغت قيمة الأعمال المؤمن عليها من قِبل المؤسسة في مجالي التجارة والاستثمار داخل دولها الأعضاء نحو 12.9 مليار دولار أمريكي خلال عام 2024، في دلالة واضحة على الأهمية الحيوية والمتجددة لحلول التخفيف من المخاطر التي تقدمها المؤسسة في ظل بيئة عالمية تتسم بالتعقيد. ورغم الانخفاض الطفيف في حجم الأعمال المؤمن عليها مقارنة بالعام السابق، فقد تجاوزت المؤسسة هدفها المحدد بنسبة لافتة بلغت 25%. ولم تقف سلسلة الإنجازات عند هذا الحد، إذ حققت المؤسسة زيادة ملحوظة في التزامات التأمين من 4.3 مليار دولار أمريكي في عام 2023 إلى 5.3 مليار دولار أمريكي في عام 2024، ويعكس هذا الاتجاه التصاعدي القوي استعادة زخم إبرام الصفقات وتوفر طيف واسع من الفرص التنموية الواعدة داخل الدول الأعضاء.

ويرجع الفضل في هذا النمو إلى تزايد حجم الطلب على منتجات التأمين الرئيسية التي توفرها المؤسسة، وعلى رأسها بوليصة تمرير التأمين، الصادرة بالشراكة مع مجموعة كريديندو الأوروبية المتخصصة في تأمين الائتمان التجاري، والتي استأثرت بنسبة 25% من إجمالي التزامات التأمين الجديدة، تلتها بوليصة التأمين ضد مخاطر عدم الوفاء بالالتزامات المالية السيادية بنسبة 18%، وبوليصة المصارف العامة بنسبة 14%، واتفاقيات إعادة التأمين الداخلية بنسبة 13%، وبوليصة تأمين الاعتماد المستندي بنسبة 12%.

بالتوازي مع ذلك، حققت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات فائضًا فنيًا للعام السابع على التوالي، في دلالة واضحة على قدرتها على التعافي بثبات بعد فترة طويلة تجاوزت العقدين من العجز الفني. ويؤكد هذا الإنجاز متانة النهج الذي نتبناه في الاكتتاب وقوة أنظمتنا المعنية بإدارة المخاطر.

توجيه دفة أعمالنا نحو إحداث تأثير بعيد المدى

شهد عام 2024 تحولًا استراتيجيًا بارزًا في أعمال المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، حيث أعادت هيكلة محفظتها التأمينية لتشمل حلولًا أكثر تنوعًا وأطول أمدًا. وقد أسفر ذلك عن نمو حصة تأمين الاستثمار الأجنبي بنسبة 3%، إلى جانب توسع الأعمال متوسطة الأجل بنسبة 4%، في حين شهدت الأعمال قصيرة الأجل انخفاضًا بنسبة 8%، ما يعكس توجهًا مدروسًا نحو دعم المعاملات التحويلية ذات الأثر التنموي الأعمق.

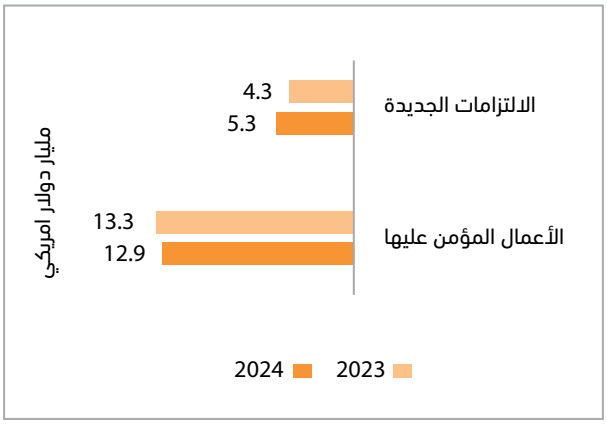

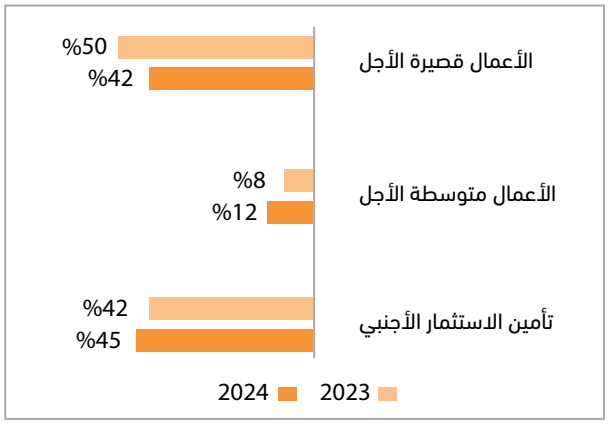

ويعكس هذا التوجه الجديد تبني نهج أكثر نضجًا في ادارة المخاطر، يضع في صميم أولوياته الاستدامة والتوسع وتحقيق قيمة طويلة الأمد للدول الأعضاء. وقد بلغ متوسط مدة الأعمال المؤمن عليها إلى 212 يومًا، ما يعزز التزام المؤسسة بدعم المشاريع ذات المكاسب التنموية بعيدة المدى وعميقة الأثر.

المساهمات المستمرة في تعزيز التعاون والتنمية بين الدول الأعضاء

تجاوز إجمالي قيمة الأعمال المؤمن عليها من جانب المؤسسة، منذ تأسيسها، في مجالي التجارة والاستثمار لصالح دولها الأعضاء الخمسين حاجز الـ 121.2 مليار دولار أمريكي، وشمل ذلك مبلغ 96.0 مليار دولار أمريكي وُجهت إلى مجال ائتمان الصادرات و25.2 مليار دولار أمريكي إلى مجال تأمين الاستثمار. وقد خُصص ما يقارب نصف هذا المبلغ، أي 57 مليار دولار أمريكي، لتمويل معاملات بين دول منظمة التعاون الإسلامي، في دلالة واضحة على الدور الجوهري الذي تضطلع به المؤسسة في تعزيز التجارة والاستثمار ودعم التكامل الاقتصادي فيما بين هذه الدول.

وخلال الفترة الممتدة من عام 2020 إلى 2024 وحدها، أسهمنا في دعم تدفقات تجارية بقيمة 27.6 مليار دولار أمريكي واستثمارات بقيمة 3.9 مليار دولار أمريكي بين الدول الأعضاء. ويجسد هذا العطاء المتواصل التزامنا بتعزيز التعاون طويل الأمد بين بلدان الجنوب من خلال استقطاب رؤوس الأموال لتمويل المشاريع في مجالات البنية التحتية والأمن الغذائي والقطاعات الإنتاجية من خلال شراكات قوية متوافقة في الرؤى والأهداف.

تأمين الاستثمار
25.2 مليار دولار أمريكي

ائتمان الصادرات
96 مليار دولار أمريكي

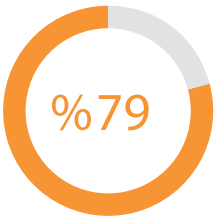

دعم التجارة والاستثمار بين دول منظمة التعاون الإسلامي مُحتسبًا (بالدولار الأمريكي)

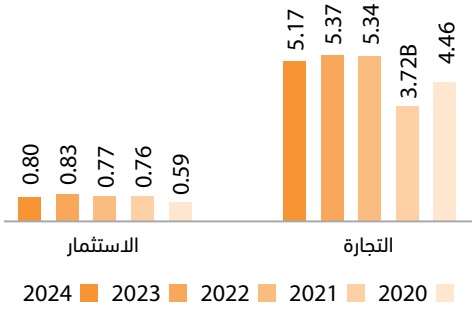

تقاسم المخاطر واستقطاب رؤوس الأموال

خلال عام 2024، رسخت المؤسسة مكانتها كشريك موثوق في سوق إعادة التأمين العالمية، إذ نجحت في تجاوز التحديات الناجمة عن تضاؤل القدرات والظروف القاسية التي عصفت بهذا القطاع على مستوى العالم. فقد بلغ حجم التأمين المتنازل عنه لشركات إعادة التأمين ما نسبته 76%، وهو ما يعادل 4.5 مليار دولار أمريكي من اجمالي أعمال التأمين المتنازل عنها لشركات أخرى، مما أتاح استقطاب موارد مالية خارجية كبيرة لدعم الدول الأعضاء.

وفي الوقت نفسه، بلغ صافي التعرض المحتفظ به 1.4 مليار دولار أمريكي، في دلالة على تحقيق توازن مدروس بين القدرة على تحمل المخاطر وتوسيع نطاق الأثر التنموي. وقد استمر تأمين الاستثمار في أداء دور المساهم الرئيسي ضمن محفظة إعادة التأمين، انسجامًا مع توجه المؤسسة نحو الأعمال ذات الأثر التنموي طويل الأمد.

ومن السمات البارزة التي تميّز نموذج عمل المؤسسة قدرتها على توسيع نطاق الأثر من خلال نسج شراكات قوية. ففي عام 2024، تمكنت المؤسسة من استقطاب 3.2 دولار من شركاء خارجيين مقابل كل دولار تم التأمين عليه بشكل مباشر ، مما عزز قدرتها على تغطية معاملات أكبر حجمًا وأكثر تعقيدًا وذات أثر تحويلي لصالح الدول الأعضاء.

تمكنت المؤسسة من استقطاب 3.2 دولار من شركاء خارجيين مقابل كل دولار تم التأمين عليه بشكل مباشر

المكانة الاستراتيجية والحضور العالمي

تمكّنا خلال عام 2024 من تعزيز مكانتنا الريادية في مجال التمويل الإسلامي وترسيخ دورنا كمساهم رئيسي في دعم أجندات التنمية والتجارة والاستدامة العالمية. وقد تجلى بوضوح دورنا المتفرد الذي يرتكز على الدمج الفعّال بين آليات التخفيف من المخاطر وحلول التمويل الإسلامي وتحقيق الأثر التنموي، وهو ما أثرى حضورنا وتأثيرنا على الساحة الدولية وساهم في مواءمة جهودنا مع الأولويات العالمية المستجدة.

ومع تسارع الجهود الدولية نحو تحقيق أهداف الاستدامة، بادرنا بإطلاق مبادرات نوعية لترسيخ دورنا وتوسيع نطاق تأثيرنا. ومن أبرز ما تحقق في هذا السياق، طرح **بوليصة تأمين الصكوك الخضراء**، التي تمثل جسرًا فريدًا يربط بين آليات التمويل الإسلامي ومتطلبات العمل المناخي، ما يدعم حشد الموارد المالية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة بيئياً. ويتيح هذا المنتج المبتكر للدول الأعضاء إمكانية الحصول على التمويل اللازم لإنشاء بنى تحتية منخفضة الانبعاثات وقادرة على الصمود أمام التغيرات المناخية، مؤكدًا بذلك مكانة المؤسسة كجهة رائدة في دمج مفاهيم الاستدامة مع حلول التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

علاوة على ذلك، حرصنا على التواجد الفعال في المحافل العالمية البارزة، وفي مقدمتها المؤتمران الثامن والعشرين والتاسع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن

تغير المناخ، حيث شاركنا بفاعلية في الحوارات العالمية التي تناولت تمويل جهود التكيف مع تغير المناخ وتعزيز القدرة على مواجهة آثاره واستقطاب رؤوس الأموال الخاصة. ومن خلال هذه المشاركات، أبرزنا الدور الحيوي لأدوات التأمين الإسلامي في دعم مسيرة النمو الأخضر وشاركنا أمثلة ناجحة حول سبل إزالة المخاطر المرتبطة بمشاريع البنى التحتية المستدامة.

وكان حصولنا على 3 جوائز دولية مرموقة في عام 2024 إثباتًا وتقديرًا لريادتنا وابتكاراتنا:

جائزة صفقة العام السيادية ومتعددة الأطراف	مُنحت هذه الجائزة للمؤسسة تقديرًا لدورها في ضمان تسهيل مرابحة بقيمة 259 مليون يورو لدعم مشاريع طريق داكار-تيافوان السريع في السنغال.
جائزة صفقة العام في أفريقيا	نالت المؤسسة هذه الجائزة عن الصفقة ذاتها، تقديرًا لمساهمتها البارزة في تنمية البنية التحتية السيادية في غرب أفريقيا.
جائزة مستشار التأمين للعام (أفريقيا)	حازت المؤسسة على هذه الجائزة تقديرًا لإسهاماتها المتميزة في تصميم حلول تأمينية ذات صلة وثيقة بمعايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، تجسدت في توفير 194 مليون يورو لتأمين مشاريع البنية التحتية في كوت ديفوار، وتخصيص 103 ملايين يورو لتغطية مشاريع إنارة الشوارع بالمصابيح التي تعمل بالطاقة الشمسية والتي تعود بالنفع على 50 ألف أسرة في المناطق الريفية بالسنغال.

تعزيز القدرة على الصمود من خلال دعم الأمن الغذائي وتعزيز التكامل الإقليمي

حرصنا خلال عام 2024 على تعزيز دورنا في دعم الأمن الغذائي من خلال تخفيف المخاطر المرتبطة بالواردات الأساسية ودعم الاستثمار في البنية التحتية الزراعية. وفي إطار برنامج الاستجابة الشاملة للأمن الغذائي، قمنا بدعم عمليات حيوية لاستيراد الأسمدة والحبوب والسكر وغيرها من السلع الأساسية، مما أسهم في ضمان استمرارية سلاسل التوريد وسط تقلبات السوق العالمية.

كما اتسع نطاق أثرنا ليشمل منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقدمين الدعم للجهات العامة والبنوك والتجار. ولم يقتصر دورنا على تيسير حركة التبادل التجاري فحسب، بل امتد ليشمل تأمين استثمارات استراتيجية في مرافق التخزين والمستودعات ومحطات المعالجة سعياً لتحسين مرونة وكفاءة سلاسل القيمة الغذائية.

ومنذ إطلاق برنامج الاستجابة بشأن الأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية، نجحنا في حشد حوالي 1.12 مليار دولار أمريكي لتوفير تغطيات تأمينية داعمة للأمن الغذائي، متجاوزين بذلك بكثير هدفنا المحدد سلفًا بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي. ويجسد هذا الأداء القوي التزامنا المتواصل بتخفيف أثر صدمات أسعار الغذاء والإسهام الفعال في تحقيق الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (القضاء التام على الجوع).

تمكَّنا في إطار برنامج الاستجابة بشأن الأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية من حشد 1.12 مليار دولار أمريكي حتى نهاية عام 2024، متجاوزين الهدف المحدد سلفًا بمبلغ 500 مليون دولار أمريكي.

الموافقات الصادرة لبرنامج الاستجابة بشأن الأمن الغذائي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية حسب الدولة (محتسبة بالمليون دولار أمريكي)

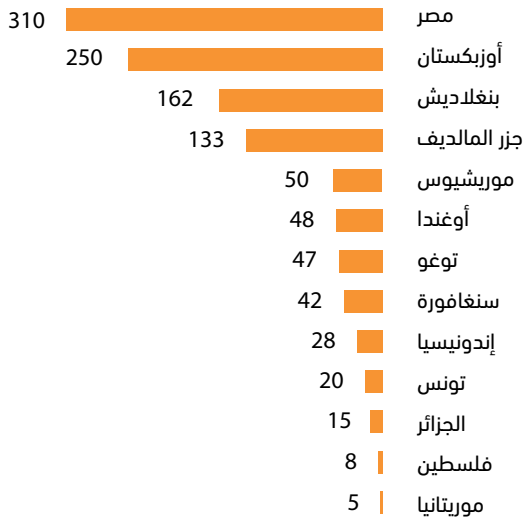

الشراكات وآليات التعاون مع الدول الأعضاء

في إطار التزام المؤسسة بتقديم دعم تنموي مصمم خصيصًا وفقًا لاحتياجات الدول الأعضاء، تنخرط المؤسسة بفاعلية مع مجموعة مختارة من الدول الأعضاء في كل عام من خلال برنامج استراتيجية الشراكة القطرية مع البلدان الأعضاء لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. وتسهم هذه المبادرة في إرساء آلية منظمة لاستقاء الآراء مباشرة من الجهات الوطنية المعنية حول خطط التنمية الاقتصادية، والقطاعات ذات الأولوية، وأبرز التحديات الهيكلية.

وتضطلع المؤسسة بدور حيوي في هذا السياق التعاوني من خلال تقديم حلول موجهة مُنبثقة من صميم مهمته المتمثلة في التخفيف من المخاطر ودفع عجلة التنمية. وتشمل هذه الحلول منتجات تأمين التجارة والاستثمار التي تتناغم مع الاستراتيجيات الوطنية للدول الأعضاء ومع الأهداف التنموية الأوسع نطاقًا لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية. ومن خلال مشاركتها الفعالة في بعثات استراتيجية الشراكة القطرية مع البلدان الأعضاء على

المستويات الفنية والتنسيقية والبرنامجية، تسهم المؤسسة في استكشاف آفاق التعاون المشترك وتوفير التمويل المُشترك وابتكار حلول تأمينية مُبتكرة تهدف إلى تحقيق أقصى قدر من الأثر التنموي المنشود.

ولا يقتصر أثر هذه المشاركة السنوية على ترسيخ مكانة المؤسسة وإبراز دورها المحوري على مستوى الدول الأعضاء فحسب، بل تسهم أيضًا في تعزيز الأداء العملياتي لتدخلات المجموعة من خلال تنسيق الأولويات وتجنب الازدواجية في الجهود وتوطيد التعاون بين الجهات المعنية، وهو ما يكفل أن تظل خدمات المؤسسة متجاوبة وذات أثر ملموس ومتوافقة مع احتياجات الدول وموجهة نحو تحقيق مخرجات واضحة في مسيرة التنمية الاقتصادية.

التحول المؤسسي

واصلت المؤسسة خلال عام 2024 تعزيز تحولها المؤسسي من خلال الابتكار الرقمي وبناء القدرات، وهو ما أرسى دعائم متينة لتحقيق التميز التشغيلي المستدام والأثر التنموي بعيد المدى.

وعلى صعيد مواز، عملت المؤسسة على توسيع نطاق برامج بناء القدرات في مختلف دولها الأعضاء. وقد شهد عام 2024 مشاركة 80 شخصًا من 22 دولة في دورة تدريبية قدمتها المؤسسة من خلال مركز ذكاء الأعمال التابع لمنظمة التعاون الإسلامي، والتي مكّنتهم من اكتساب خبرات عملية قيمة في مجالات التمويل المستدام، وتيسير التجارة، والتخفيف من المخاطر.

وتؤكد هذه التطورات مجتمعةً التزام المؤسسة بدفع عجلة التحول الرقمي وترسيخ ريادتها في مجال الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وتعزيز قدراتها المؤسسية، ودمج مفاهيم الاستدامة والابتكار في صميم عملياتها.

أداء المؤسسة

توزيع الأعمال المؤمن عليها حسب القطاع

خلال عام 2024، ضاعفت المؤسسة جهودها في دعم مشاريع الطاقة، حيث بلغت قيمة الأعمال المؤمن عليها في هذا القطاع إلى 7.42 مليار دولار أمريكي، متجاوزةً بذلك كافة القطاعات الأخرى. وتعكس هذه الزيادة السنوية الكبيرة الدور المتنامي الذي تضطلع به المؤسسة في تعزيز أمن الطاقة ودعم مشاريع البنية التحتية واسعة النطاق في جميع دولها الأعضاء.

كما واصلت المؤسسة تعزيز حضورها في قطاع التصنيع، إذ بلغ إجمالي الدعم المقدم في هذا القطاع ملياري دولار أمريكي. وفي الوقت ذاته، حافظت المؤسسة على استقرار حجم أعمالها المؤمن عليها في قطاعي الرعاية الصحية والبنية التحتية، بقيم بلغت 0.48 مليار دولار أمريكي و0.29 مليار دولار أمريكي على التوالي. ما يؤكد التزامها بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الأساسية ودعم الأنظمة القادرة على التكيف مع تغير المناخ في الدول الأعضاء.

ومن الجدير بالذكر أن دعم المؤسسة للقطاع الزراعي شهد توسعًا لافتًا، إذ قفزت قيمة الأعمال المؤمن عليها في هذا القطاع إلى 0.24 مليار دولار أمريكي، مسجلةً أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في عام 2023. ويعكس هذا النمو الزخم المتجدد في تعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش في المناطق الريفية وتعزيز النشاط الاقتصادي الشامل.

ويعكس التوزيع القطاعي لعام 2024 توازنًا مدروسًا، حيث عملت المؤسسة على توسيع نطاق الدعم للقطاعات الاستراتيجية مثل الطاقة والتصنيع، جنباً إلى جنب مع مواصلة تلبية الاحتياجات التنموية الأساسية للدول الأعضاء من خلال مبادرات مُوجهة تُحقق أقصى درجات التأثير.

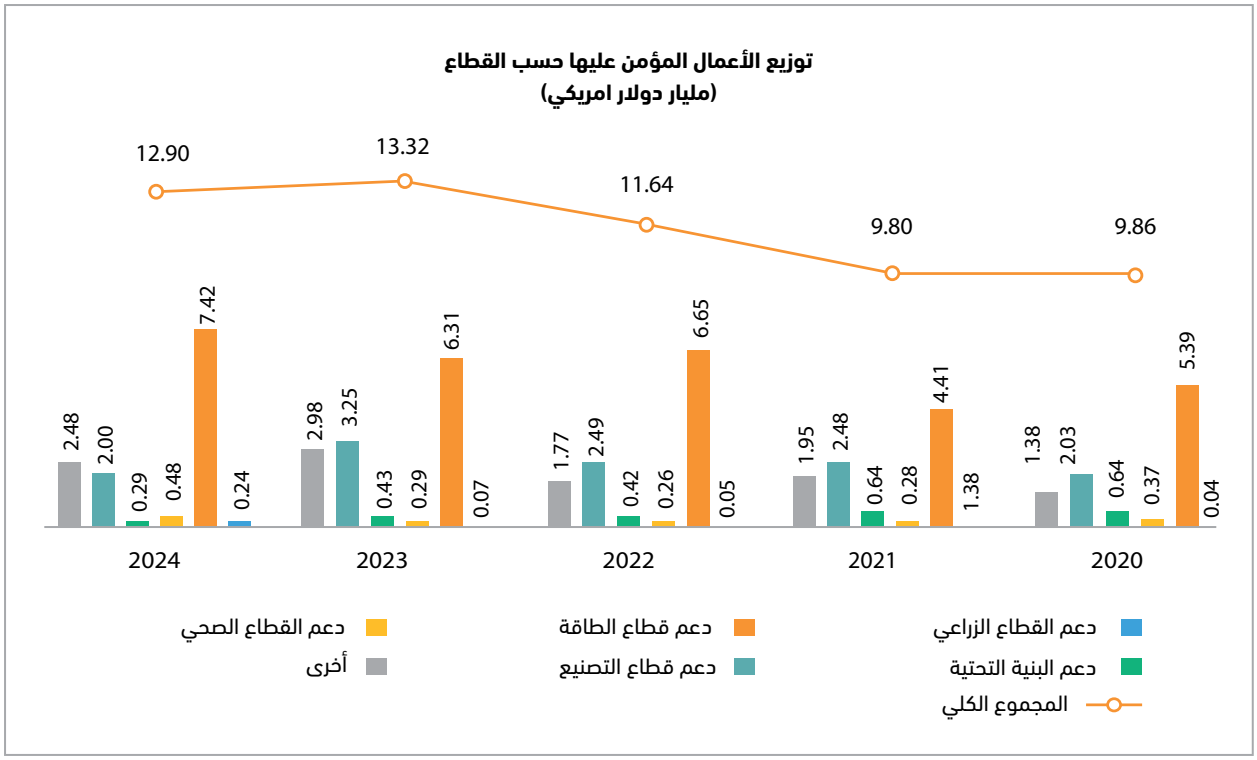

توزيع الأعمال المؤمن عليها حسب المنطقة

في عام 2024، بلغ إجمالي قيمة الأعمال المؤمن عليها من جانب المؤسسة 12.9 مليار دولار أمريكي توزعت على مختلف المناطق. وظلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صدارة المشهد للسنة الثالثة على التوالي، مسجّلةً حجم أعمال مؤمن عليها بقيمة 6.3 مليار دولار أمريكي، في تأكيد واضح على عمق حضور المؤسسة في هذه المنطقة.

وواصلت أفريقيا ترسيخ مكانتها ضمن أولويات المؤسسة الاستراتيجية، إذ شهدت نموًا مطردًا في حجم الأعمال المؤمن عليها من 3.89 مليار دولار في 2023 إلى أكثر من 4.3 مليار دولار في 2024، ويعكس هذا النمو الملحوظ نطاق دعمنا المتزايد للجهود الرامية إلى ضمان الأمن الغذائي وتعزيز سبل الحصول على الطاقة ودفع عجلة التنمية الصناعية، ولا سيما من خلال المشاريع ذات الأثر الكبير في منطقتي شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

أما أوروبا وأمريكا وأوقيانوسيا، فقد سجّلت مجتمعة حجم أعمال مؤمن عليها بقيمة تقارب 2.3 مليار دولار خلال عام 2024. وفي حين شهدت أوروبا تراجعًا طفيفًا عن أعلى مستوياتها المسجلة في عام 2023، حققت الأعمال المؤمن عليها في أمريكا نموًا لتصل قيمتها إلى 0.48 مليار دولار أمريكي، فيما حافظت أوقيانوسيا على أدائها المستقر مسجلةً 0.02 مليار دولار أمريكي.

وتبرز هذه الاتجاهات التزام المؤسسة بتوزيع تغطيتها التأمينية بشكل متوازن على مختلف المناطق، والاستجابة بفعالية للأولويات المتنوعة للدول الأعضاء، بغض النظر عن حجم السوق أو التقلبات في حجم الأعمال.

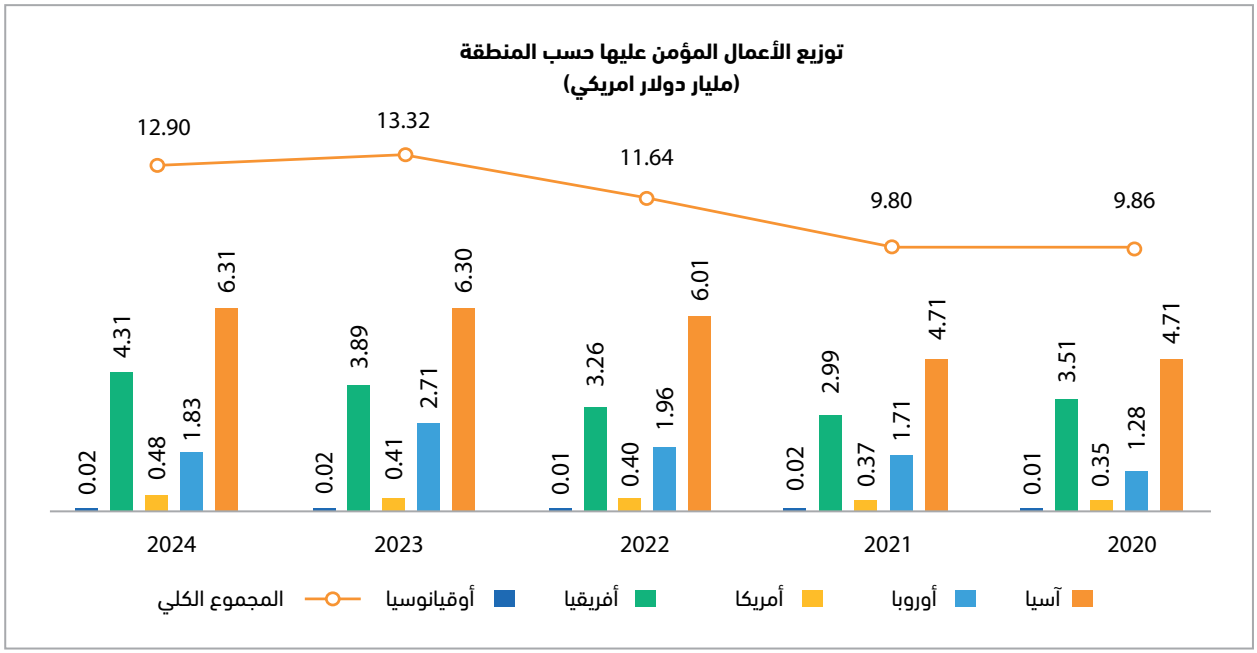

09

التطلعات الاستراتيجية لعام 2025

التطلعات الاستراتيجية لعام 2025

تواصل المؤسسة توسيع نطاق عملياتها على الصعيد العالمي، لا سيما في مجال تأمين الاستثمار والائتمان التجاري، مما يزيد من تعرضها للتقلبات الاقتصادية والمخاطر الجيوسياسية. وتماشيًا مع الاتجاه العام في قطاع التأمين على المخاطر الائتمانية والسياسية، لا نزال نشهد طلبًا قوياً على حلول تخفيف المخاطر، وخصوصًا فيما يتعلق بائتمان الصادرات قصير الأجل والتغطيات التأمينية طويلة الاجل.

وفي خضم التحولات الجيوسياسية والاقتصادية المستمرة، تولي المؤسسة اهتمامًا خاصًا بموائمة استراتيجيتها مع الاتجاهات العالمية واتجاهات منظمة التعاون الإسلامي. وتؤكد مبادرة إعادة التنظيم الاستراتيجي لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية للفترة 2023-2025 على ضرورة التحلي بالمرونة والمواءمة مع الأولويات العالمية. واستجابةً لذلك، نبذل جهودًا مكثفة لتطوير آليات عملنا وتحسين الخدمات التي نقدمها لضمان ريادتنا في تلبية احتياجات السوق والاستمرار في تحقيق الأثر التنموي المنشود في جميع دولنا الأعضاء.

مواءمة المنتجات مع أهداف المناخ والتنمية

تتزايد أهمية القضايا المتعلقة بالعمل المناخي، والأمن الغذائي، وأهداف التنمية الشاملة في صياغة السياسات العالمية. وفي هذا السياق، تعمل وكالات ائتمان الصادرات على توسيع نطاق دعمها ليشمل المشاريع ذات الأثر الاجتماعي والبيئي؛ وعلى هذا النهج تسير المؤسسة، إذ تحرص على مواءمة مبادراتها الجديدة مع أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية للدول الأعضاء.

وترسِّخ المؤسسة مكانتها بوصفها الشريك المفضل في ميدان تخفيف المخاطر للمشاريع المدعومة من وكالات ائتمان الصادرات، من خلال توفير حلول تأمينية مخصصة تسهم في فتح آفاق التمويل، وتيسير حركة التجارة، ودعم جهود التنمية. وانطلاقًا من كونها عضوًا رئيسيًا في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، تؤدي المؤسسة دورًا حيويًا في تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتحقيق الرخاء المشترك.

القدرة على الصمود أمام تقلبات الأسواق

في ظل استمرار تقلبات السوق، يبرز الدور المحوري للمؤسسة في تقديم حلول تأمينية مستقرة وتنافسية للتخفيف من المخاطر، مدعومة من وكالات ائتمان الصادرات. وبفضل متانة قدراتنا المؤسسية ومرونتنا التشغيلية، نواصل دعم الدول الأعضاء في مواجهة الاضطرابات، ما يضمن استمرارية تدفقات التجارة والاستثمار ويعزز الثقة في قدراتنا.

الديناميكيات الجيوسياسية وضرورة إعادة التوطين

يشهد العالم تحولات جيوسياسية متسارعة تدفع بقوة باتجاه إعادة التوطين، أي عودة التصنيع الى الداخل وتعزيز القدرة على الصمود محليًا. ويطرح هذا التحول أمام دولنا الأعضاء فرصًا استراتيجية وتحديات جوهرية في آن واحد. ومن هذا المنطلق، تبرز الأهمية المتزايدة للبرامج المصممة خصيصًا والمدعومة من وكالات ائتمان الصادرات، والتي تدعم المصدرين المحليين، لاسيما فيما يتعلق بالسلع والخدمات المنتجة داخل البلاد. وندرك في المؤسسة تماماً أهمية هذا التحول؛ وبفضل رؤيتنا العميقة للمشهد الجيوسياسي وفهمنا الدقيق للأولويات الاقتصادية للدول الأعضاء، فإننا على أهبة الاستعداد لمساندتها وتوجيهها في هذا المسار.

الملاحق

الملحق (أ): نبذة عن مجموعة البنك الإسلامي للتنمية

البنك الإسلامي للتنمية هو مؤسسة مالية إسلامية متعددة الأطراف. أُسس البنك عام 1975 بغية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية عبر دوله الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء. يقع المقر الرئيسي للبنك في جدة بالمملكة العربية السعودية، ويوفر تمويلاً متوافقًا مع أحكام الشريعة الإسلامية للمشاريع في مجالات البنية التحتية والتعليم والصحة والزراعة والتنمية الاجتماعية.

يلعب البنك الإسلامي للتنمية دورًا جوهريًا في تعزيز النمو الشامل من خلال دعم استثمارات الأسهم في الشركات والمؤسسات المالية الاستراتيجية، وتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، واستقطاب الموارد المالية من خلال أدوات التمويل الإسلامي المبتكرة. وانطلاقًا من مهمته الرئيسية المتمثلة في دفع عجلة التنمية، يقيم البنك شراكات قوية مع الحكومات والقطاع الخاص وبنوك التنمية متعددة الأطراف بهدف تحقيق التنمية المستدامة وتمكين المجتمعات.

الرسالة

النهوض بالتنمية البشرية الشاملة، مع إيلاء اهتمام خاص للمجالات ذات الأولوية التي تتمثل في التخفيف من وطأة الفقر، والارتقاء بالصحة، والنهوض بالتعليم، وتحسين الحوكمة، وتحقيق الازدهار للناس

حصل البنك الإسلامي للتنمية على تصنيف AAA من قبل:

S&P Global MOODY'S FitchRatings

الأذرع المؤسسية لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية

IsDB مجموعة البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank Group

البنك الإسلامي للتنمية

يوفر تمويلاً لمشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية وكذلك لاستثمارات الأسهم في الشركات والمؤسسات المالية الاستراتيجية.

معهد البنك الإسلامي للتنمية

يقدم خدمات التدريب والبحوث والاستشارات وبناء القدرات من أجل تطوير قطاع الخدمات المالية الإسلامية.

المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات

توفر حلول التأمين وإعادة التأمين ضد المخاطر السياسية والتجارية. حصلت المؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات على تصنيف Aa3 من وكالة موديز وتصنيف AA- من ستاندرد آند بورز.

المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص

توفر حلول تمويل المشاريع لتطوير القطاع الخاص في الدول الأعضاء. حصلت المؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص على تصنيف A2 من وكالة موديز وتصنيف A- من ستاندرد آند بورز وتصنيف A+ من وكالة فيتش.

المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة

توفر خدمات التمويل وبناء القدرات لتشجيع التجارة فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. حصلت المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة على تصنيف A1 من وكالة موديز وتصنيف AA-/ A1 من الوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف.

الملحق (ب):
قائمة المراجع

- مبادرة سياسة المناخ. 2024. المشهد العالمي لتمويل المناخ 2024. https://www.climatepolicyinitiative.org/wp-content/uploads/2024/10/Global-Landscape-of-Climate-Finance-2024.pdf.
- المجموعة الاستشارية الأوروبية لإعداد التقارير المالية. 2023. المجموعة الأولى من مسودات معايير إعداد تقارير الاستدامة الأوروبية. المجموعة الاستشارية الأوروبية لإعداد التقارير المالية. https://www.efrag.org/en/sustainability-reporting/esrs/sector-agnostic/first-set-of-draft-esrs.
- المفوضية الأوروبية. 2024. تقارير الاستدامة للشركات. المديرية العامة للاستقرار المالي والخدمات المالية واتحاد أسواق رأس المال. https://finance.ec.europa.eu/capital-markets-union-and-financial-markets/company-reporting-and-auditing/company-reporting/corporate-sustainability-reporting_en..
- وكالة الطاقة الدولية. 2024. استثمارات الطاقة العالمية لعام 2024. باريس: وكالة الطاقة الدولية. https://iea.blob.core.windows.net/assets/60fcd1dd-d112-469b-87de-20d39227df3d/WorldEnergyInvestment2024.pdf..
- صندوق النقد الدولي. تحديث آفاق الاقتصاد العالمي، يناير 2025: النمو العالمي: متباين وغير مؤكد. 17 يناير 2025. https://www.imf.org/en/Publications/WEO/Issues/2025/01/17/world-economic-outlook-update-january-2025..
- مؤسسة يوكيه فاينانس. 2024. مراجعة تمويل الأعمال: الربع الرابع من عام 2024. لندن: مؤسسة يوكيه فاينانس. https://www.ukfinance.org.uk/system/files/2025-03/Business%20Finance%20Review%202024%20Q4_0.pdf.
- برلمان المملكة المتحدة. 2023. قانون الوثائق التجارية الإلكترونية لعام 2023. https://www.legislation.gov.uk/ukpga/2023/38/contents..
- لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. 2017. القانون النموذجي للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي بشأن السجلات الإلكترونية القابلة للتحويل (MLETR). لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. https://uncitral.un.org/en/texts/ecommerce/modellaw/electronic_transferable_records.
- البنك الدولي. 2025. آفاق الاقتصاد العالمي: يناير 2025. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/f983c12d-d43c-4e41-997e-252ec6b87dbd/content..

مقر للمؤسسة
7965 شارع الملك خالد،
النزلة اليمنية، جدة 22332
المملكة العربية السعودية
(966+) 12 644 5666
(966+) 12 637 9755
iciec-communication@isdb.org
iciec.isdb.org

ISSN 1658-435X